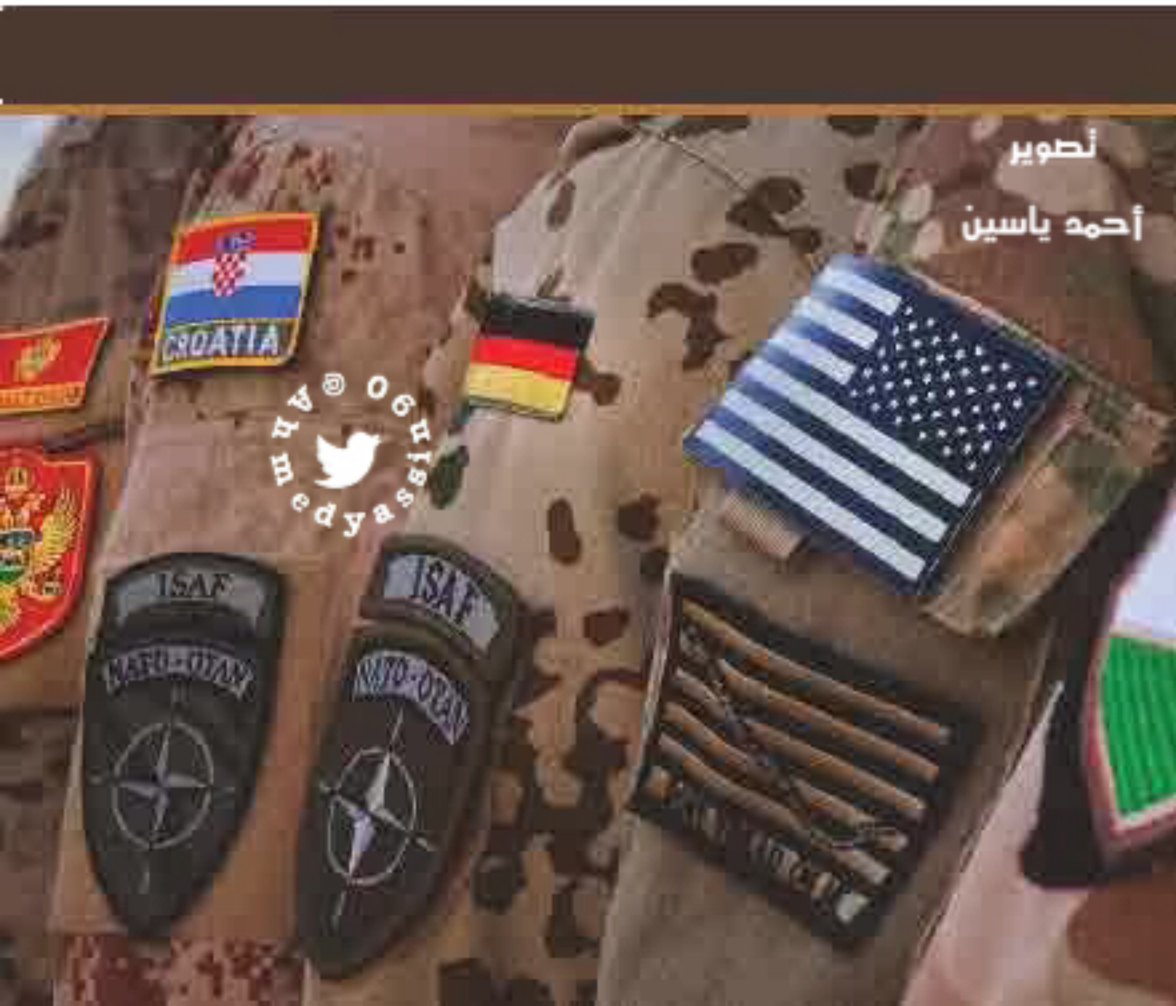
قضايا دولية

التوسّع الأطلسي

د. عدنان السيّد حسين



قضايا دولية

التوسّع الأطلسي



الطبعة الأولى

1430 هـ ـ 2009 م

مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت ـ الحمرا ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام ـ ص.ب. 113/6311

تلفون 791123 (01) ـ تلفاكس 791124 (01) بيروت ـ لبنان

بريد الكتروني majdpub@terra.net.lb

majd_pub@hotmail.com

http:// www.editionmajd.com

ISBN 978-9953-515-67 -0

طريق المعرفة

د. عدنان السيد حسين

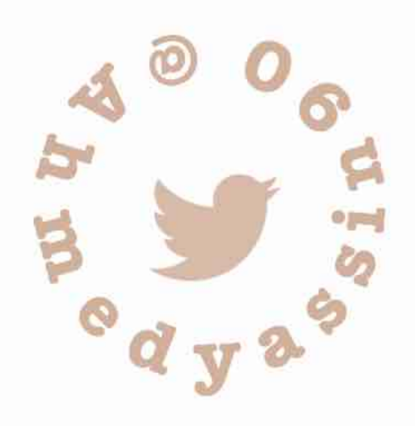


قضايا دولية

التوسّع الأطلسي

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

فهرس المحتويات


@Ahmedyassin90

المقدِّمـــة

الحلف والمُتغيِّــرات العالميـــة

منذ أن طرح الجنرال ديغول فكرة الدفاع عن أوروبا (من الأطلسي الى الأورال)، والقارة الأوروبية ساحة تجاذب سياسي وأمني واقتصادي بين قوى دولية ثلاث: الاتحاد السوفياتي السابق (ومن بعده روسيا)، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأميركية، مع ضرورة ملاحظة تعدد الاتجاهات السياسية بين دول الاتحاد الأوروبي.

هذه الثلاثية الأوروبية - الروسية – الأميركية، تفسر دور حلف شمال الأطلسي، أو اختصاراً الـــ NATO للإسم باللغة الإنكليزية: North Atlantic Treaty Organization.

إنها الفرضيّة الأساسية التي انطلقنا منها في هذا الكتاب، بما تحمله من تفاعلات وتجاذبات وأبعاد دولية. ومما لا شك فيه ان الانتقال من مرحلة الحرب الباردة الى مرحلة محاولة الولايات المتحدة السيطرة على النظام العالمي، في مجمل محدداته، حمل تأثيرات مهمة على الحلف. وكان السؤال البديهي: لماذا يستمر الحلف طالما سقط الاتحاد السوفياتي، وسقط معه الحلف المُناوىء: حلف وارسو؟

قد يُقال: بقي الحلف على قيد الحياة لأنه يُجسِّد أداة الغرب في الأمن والتسلح، ومدخلاً للهيمنة الأمنية الأميركية على النظام العالمي. بيد أن هذا الإجمال، أو محاولة تبسيط العلاقات السياسية لا ينسجم دائماً مع حقائق العلاقات الدولية. ثمّة خلافات سياسية، ومصالح اقتصادية متقابلة، داخل المعسكر الغربي هذا إذا جازت تسميته بالمعسكر. وهناك مصالح روسية متبدلة، ومتطورة، كانت تلتقي وأحياناً تتعارض مع مصالح أوروبية وأميركية.

آخر الرؤساء السوفيات ميخائيل غورباتشيوف طرح فكرة (البيت الأوروبي المشترك) في العام 1984، وأراد من خلالها

تحقيق التعاون داخل هذا البيت من الأطلسي غرباً إلى الأورال شرقاً، بيد أن سقوط الاتحاد السوفياتي من جهة، وعدم ارتقاء منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لاحقاً للنهوض بمهام الأمن الأوروبي، أفسح المجال أمام بقاء الأطلسي بل وتوسّعه بالتزامن مع فشل الاتحاد الأوروبي (حتى الآن)، في صوغ استراتيجية أمنية مشتركة، وتكوين أداة عسكرية ملائمة لحجمه ودوره قارياً وعالمياً!

إنّ بقاء الحلف لا يعني ضرورة فاعليته على الرغم من التوسع في العضوية، والتوسع في الأهداف. إنه بات أقرب إلى الكتلة التي تتجاوز في مهامها المهام التقليدية للحلف (العسكرية والأمنية الدفاعية)، لتشمل في ما تشمل مهمات اقتصادية - وسياسية، وأطروحات فكرية متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان على النمط الغربي الليبرالي.

صحيح أن الحلف قام بأعمال عسكرية مباشرة في البلقان (حروب البوسنة والهرسك)، ووسع مهامه وتطلعاته في إدارة الأزمات والنزاعات الدولية بعد حرب كوسوفو، إلا أنه لم يتمكن من تأسيس جيش محترف بقدر ما اعتمد على القدرة العسكرية

الأميركية. ويصعب الفصل بين هذه القدرة المتوفرة والمتحركة، وبين الأهداف السياسية الأميركية على المستوى العالمي.

ثم كان الفشل الكبير في الحرب على أفغانستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001. لم يقتنع العالم بأن هذه الحرب هي حرب على إرهاب تنظيم القاعدة وحركة طالبان، بقدر ما هي توسّع في النفوذ الأميركي، واستطراداً، في نفوذ أوروبي محدود، خارج أوروبا الى وسط آسيا، حيث محاصرة روسيا من الجنوب، والاقتراب من حدود الصين، والسيطرة على مواصلات الطاقة القادمة من منطقة بحر قزوين نحو الغرب. بيد ان كل هذه الإغراءات المتوقعة لم تُسقِط الخلافات داخل منظمة الحلف، ولا أوجدت حلاً لمشكلة تحضير القوات العسكرية، وتأمين تجهيزاتها وطرق إمداداتها..

لم يتحقق الاندماج الكلي بين المؤسسة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) والمؤسسة الأطلسية (الحلف)، بل برز تعدد المواقف، وتأجيل الحسم في عددٍ من الاستراتيجيات. تعدد في المواقف من توسع الحلف نحو أوروبا الشرقية، وتعدد في المواقف تجاه الدرع الصاروخي الأميركي في تشيكيا وبولونيا،

وكذلك الحال بالنسبة لمحاولة ضم الجمهوريّتين السوفياتيتين سابقاً: أوكرانيا وجورجيا.

في مقابل العلاقات الواهية بين المؤسستين الأوروبية والأطلسية، عاد الردع الروسي ليبرز من جديد. مواقف رادعة تجاه استقلال كوسوفو، وتجاه جورجيا التي أيَّدَت قيادتها في مرحلة معينة السياسية الخارجية الأميركية، ومواقف رادعة من خلال تحديث أنظمة التسلح الروسية، بعد معالجة معضلة الدين العام، واستعادة التنمية المفقودة غداة انهيار الاتحاد السوفياتي. ومواقف رادعة باستعادة أمن جماعي وإقليمي بين روسيا وعدد من الجمهوريات المستقلة (السوفياتية سابقاً) في آسيا الوسطى والقوقاز.. كل ذلك بالتزامن مع الفشل السياسي والاستراتيجي الأميركي في العراق، وفشل الحلف في أفغانستان، على الرغم من الأطروحة العالمية المدوية تحت عنوان: مكافحة الإرهاب.

هكذا تستمر جدلية التفاعل بين الثلاثية الأوروبية – الأميركية - الروسية، وفي داخل كل منها. إنها فرضية هذه الدراسة، المستندة الى المنهج التحليلي. أي دراسة عناصر الظواهر الأطلسية في تفاصيلها ومنعطفاتها، والتحولات الجارية

بين عهدين: الحرب الباردة، وما بعدها. ثم تبيان العلاقات بين هذه العناصر على الرغم مما يحوط بها من مُتغيرات.

لا بدّ من رصد التحوّل الروسي، ورصد التوسع الأطلسي في إطار هيكلية الحلف وأهدافه. ولا بد من الإجابة على سؤال دائم: هل نجح الحلف في تحقيق أهدافه وفق معاهدته التأسيسية، أم أن الانحراف عن الأهداف صار سِمة ملازمة له؟

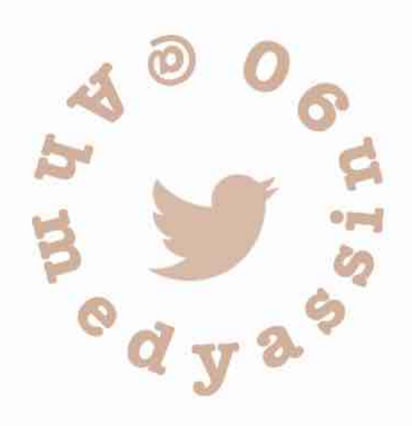
يحتاج مثل هذا الرصد الى متابعة نشاطات الحلف، ومواقفه، واستراتيجياته وسياساته، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وشكّلت القمم السنوية له، فضلاً عن مؤتمراته على مستوى وزراء الخارجية والدفاع، مرجعاً مهماً للمعلومات. هذا بالإضافة الى الاستعانة ببيانـــات المعاهد الاستراتيجية الدولية ودراسات عدد من مراكز البحوث والدراسات.

يبقى مصير الحلف معلقاً بانتظار إعادة انتظام النظام العالمي، وتحديداً نظام الأمن الجماعي المرتبط عضوياً بمنظمة الأمم المتحدة. إنه النظام العالمي الذي يتجاوز المجالات الإقليمية والقارية، ليطاول العالم كله.

يمكن ألاّ يصل النظام العالمي الى مستوى متقدم من الانتظام، فتبقى الفوضى العامة مسيطرة على العلاقات الدولية. وفي مجمل الأحوال والظروف، فان التأخر في تطوير الأمم المتحدة، تنظيماً ودعماً، سيطيل أمد الحلف، وقد يعطيه وظائف ليست من اختصاصاته كما حصل منذ تفجّر النزاعات المسلحة في البلقان.

هناك علاقة تبادلية بين دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين وبين دور حلف شمال الأطلسي الذي تجاوز في أعماله وأطروحاته السياسية والفكرية مضمون المعاهدة التأسيسية. وتبقى الساحة الأوروبية المسرح الأول لاختبار فاعلية الحلف أو ضعفه.

المؤلف


@Ahmedyassin90

في الحرب الباردة: استراتيجيات وأهداف

أرادت الولايات المتحدة الأميركية احتواء الدور السوفياتي في القارة الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتمثّلت هذه الإرادة بمشروع الجنرال جورج مارشال، الذي صار وزيراً للخارجية الأميركية، وهو مشروع اقتصادي في الدرجة الأولى يهدف إلى إعادة بناء أوروبا المنهكة، وتقديم مساعدات مالية لها. الانطلاقة كانت اقتصادية في العلاقات الأوروبية – الأميركية إلا أن النتائج لم تقتصر على المجال الاقتصادي، لقد تعدته إلى السياسة والأمن والمصالح الاستراتيجية الكبرى. الهدف الأميركي ظل يتمثّل في إبعاد الدول الأوروبية عن النفوذ السوفياتي، وربطها بالنظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي.

يتضح ذلك من المناقشات الفرنسية - البريطانية – السوفياتية التي اختلفت منذ العام 1947 على طريقة تعمير

أوروبا وتدعيم اقتصادات دولها. وبينما وجد الاتحاد السوفياتي أن مشروع مارشال هو مجرد ظاهرة من ظواهر الهيمنة الأميركية على أوروبا، وأكد أن العالم يتجه نحو معسكرين: معسكر امبريالي غربي بزعامة الولايات المتحدة، وآخر اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي.. اتجه عدد من دول أوروبا الغربية نحو الولايات المتحدة بحثاً عن تعاون اقتصادي، في إطار ما اصطلح على تسميته: قضية الأمن الأوروبي.

هذا جانب من الأسباب التي ساعدت على قيام حلف شمال الأطلسي في العام 1949 وفق أهداف ومشاريع استراتيجية.

تدرجت استراتيجية الحلف من تدعيم القوة العسكرية التقليدية لأوروبا الغربية بالقوة النووية الأميركية، إلى الاعتماد شبه الكامل على الأسلحة الاستراتيجية لردع التهديدات السوفياتية بعد الحرب الكورية في مطلع الخمسينات من القرن العشرين.

1- كانت الشيوعية، في تقدير أوروبا الغربية والولايات المتحدة، هي الخطر الأكبر الأول على الأمن الأوروربي بعيد الحرب العالمية الثانية، فقد خرج الاتحاد السوفياتي من الحرب

بجيش مجهّز بالخبرات القتالية، ويضم 175 فرقة عسكرية. هذا ما حدا بالدول الأوروبية المؤسسة (بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) إلى التوقيع على اتفاقية بروكسل للأمن الجماعي في العام 1948، التي وضعت أسس الدفاع الأوروبي في مواجهة المد السوفياتي.

إلا أن القدرة العسكرية لهذه الدول كانت محدودة في مواجهة القوة السوفياتية، ما دفعها إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية الساعية إلى تثبيت مكانتها الدولية - سياسياً واقتصادياً ودفاعياً - في أوروبا. وهذا ما أدّى إلى توقيع الدول المذكورة على إنشاء حلف شمال الأطلسي في العام 1949، إضافة إلى إيسلندا وكندا والنرويج وإيطاليا والبرتغال والدانمرك.

كانت الإدارة الأميركية تجد في الخطر الشيوعي مهدداً لها على المستوى الكوني، وخاصة على أوروبا الغربية، التي تعاني من آثار الحرب العالمية الثانية. فاعتمدت في عهد هاري ترومان استراتيجية الاحتواء، أي احتواء الخطر السوفياتي، ومن يلتقي معه من حركات التحرر في العالم الثالث الطامح إلى الاستقلال وبناء الدولة الحديثة.

بدا التأثير الاستراتيجي الأميركي واضحاً منذ تأسيس الحلف ومشاركة الولايات المتحدة فيه، ولم تكن الاستراتيجية الأطلسية مقتصرة على أوروبا الغربية . فالاحتواء المقصود يتمثّل في إشاعة أجواء الانفراج الأمني والسياسي مع الاتحاد السوفياتي، وتشجيع التعاون بين شطري أوروبا الشرقية والغربية، والتهيئة لأسس سلام دائم في أوروبا.

إلا أن قيام حلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفياتي في العام 1955، أتى في مواجهة حلف شمال الأطلسي. هذا فضلا عن تغلغل النفوذ السوفياتي من خلال الأيديولوجية الماركسية - اللينينية إلى بعض مناطق العالم الثالث المستقلة حديثاً، أو تلك التي تتحفز للإستقلال. وبينما تركزت الصواريخ السوفياتية في الشطر الشرقي لمدينة برلين، تعززت القوة الأميركية الاستراتيجية في الشطر الغربي، ما أدى إلى تفاقم المشكلة الألمانية على صعيد الأمن الأوروبي.

2- بعد استراتيجية الاحتواء، جاءت استراتيجية الردع النووي بدعم أميركي. وقوامها تبني نظرية الحرب النووية المحدودة، أي استخدام أسلحة نووية تكتيكية على مستوى

العمليات العسكرية في مواجهة جيوش حلف وارسو. بيد أن هذه الاستراتيجية لم تتعمق، وتنتشر في أوساط الحلف مع الحذر الغربي من الإنزلاق إلى مواجهة نووية مكشوفة مع السوفيات، والرفض السوفياتي لهذه الاستراتيجية كونها تمثّل تهديداً مباشراً لأوروبا الشرقية.

تشير المشكلة الألمانية إلى أهمية استراتيجية الردع النووي، في إطار قضية الأمن الأوروبي المرتبطة أساساً بالاستراتيجية السوفياتية في الحرب الباردة. ألمانيا المشطورة إلى ألمانيا الغربية، أو ألمانيا الاتحادية، وألمانيا الشرقية الواقعة تحت النفوذ السوفياتي، ظلت عنواناً للأمن الأوروبي. ولم تنجح الاتصالات السياسية والديبلوماسية بين موسكو وواشنطن في تبديد القلق الألماني، وتالياً الأوروبي، من سباق التسلح التقليدي والنووي فوق الساحة الأوروبية.

كان من المقدّر أن ينعقد مؤتمر باريس في العام 1960، بحضور الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، لمعالجة القضية الألمانية، وإيجاد حل لمدينة برلين. بيد أن تطورات الأحداث حالت دون تحقيق هذا الهدف، لقد أسقط الاتحاد السوفياتي طائرة تجسس أميركية فوق سيبيريا بعدما كان مجلس حلف شمال

الأطلسي قرر منذ العام 1958 تزويد القوات المسلحة الألمانية الغربية بأسلحة نووية، واندفع الجنرالات الألمان نحو تبنّي استراتيجية هجومية مستندة إلى الدعم الأميركي.. والنتيجة هي إقامة جدار برلين الفاصل بين شطري المدينة في العام 1961، وتصاعد التهديد الإستراتيجي المتبادل بين الكتلتين الشرقية والغربية وصولا إلى أزمة الصواريخ الكوبية في سنة 1962، التي تحولت أزمة سياسية بامتياز.

على ذلك، كان يمثل جدار برلين حداً فاصلاً بين الصواريخ السوفياتية والأميركية، ورمزاً لوجود كتلتين دوليتين متصارعتين في أوروبا. بتعبير آخر كانت المشكلة الألمانية رمزاً لتحديات الأمن الأوروبي ومرحلة الحرب الباردة.

3- بعـــد ذلك، انتقـــل الحلف إلى اعتمـــاد استراتيجية الإستجابة المرنة والتي تعني التدرج في الردود، أو الاستجابات العسكرية، بحيث لا يتم الاستخدام الكلي والفوري للقوة الأميركية (بما فيها القوة النووية)، وإنما يتم التعامل مع المعطيات القائمة مادياً وواقعياً. وقد بلور هذه الاستراتيجية الجنرال ماكسويل تيلور رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، وتبنّاها وزير الدفاع الأميركي الأسبق روبرت

ماكنمارا، الذي تولى مهماته في عهد الرئيس ليندون جونسون. وقد تبنى الحلف رسمياً هذه الاستراتيجية بعد العام 1967، بعدما خرجت فرنسا من الهيكلية العسكرية للحلف.

4- اتخذ الجنرال شارل ديغول قرار الانسحاب العسكري في آذار/ مارس 1966، رفضاً للهيمنة الأميركية على قرارات الحلف، وانفرادها بالمواقف الاستراتيجية الكبرى، وخاصة في ما يتعلق باستخدام السلاح النووي. وجاء هذا الموقف الفرنسي الاستقلالي بالتزامن مع التقارب السياسي الفرنسي- السوفياتي على قاعدة اعتبار الاتحاد السوفياتي شريكاً رئيسياً في ترتيبات الأمن القاري الأوروبي.

أرادت فرنسا بناء قوة نووية مستقلة عن المظلة النووية الأميركية، وعزّز هذا الاتجاه تبنّي الحلف استراتيجية الاستجابة المرنة، التي وجد فيها الفرنسيون تراجعاً أميركياً عن حماية الأمن الأوروبي، وحماية الدول المنضوية في الحلف. كان القادة الفرنسيون يسألون عن مبررات الهيمنة الأميركية، في الوقت الذي دخلت فرنسا وبريطانيا نادي الدول النووية، فلماذا والحال هذه لا تنشأ قيادة مشتركة أميركية – فرنسية - بريطانية معنيّة باتخاذ القرارات المتعلقة بالدفاع الاستراتيجي؟

ترك الموقف الفرنسي أثراً سلبياً في تماسك الحلف، مع تجاوب ألمانيا الغربية في عهد كونراد أديناور مع النزعة الاستقلالية الفرنسية، ومع انزلاق الولايات المتحدة إلى الدخول في حرب الفيتنام وما أوجدته من أعباء مادية وبشرية عليها، وعلى الدول الأعضاء في الحلف التي صارت معنية بتحمل عبء تراجع الثقل الأميركي في قضية الأمن الأوروبي.

5- تحت ضغط الموقف الاستقلالي الفرنسي، تشكلت لجنة دولية في إطار الحلف برئاسة وزير خارجية بلجيكا بيار هارمل في العام 1967، لرفع تقرير شامل عن إداء الحلف ودوره الاستراتيجي. وجاء في تقرير هارمل:

أ- بروز قوة الردع الأطلسية التي من شأنها إحباط نزعة التوسع السوفياتي في أوروبا.

ب- تدعيم قوة أوروبا الغربية المتجهة نحو الاعتماد الاقتصادي والسياسي، في مقابل بروز خلافات داخل العالم الشيوعي.

ج- انتهاج الاتحاد السوفياتي سياسة التعايش السلمي في العلاقة مع الغرب الأوروبي والأميركي.

إلى ذلك، دعا تقرير هارمل إلى تعزيز الانفراج الدولي في العلاقات بين القوتين العظميتين، وإيجاد تعاون بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية في هذا المضمار. وهذا ما ساعد على انعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلنسكي في آب/ أغسطس 1975، الذي بحث مصير الأمن الأوروبي.

جاءت وثيقة هلسنكي لتؤكد على احترام الحدود الإقليمية للدول، وتسوية النزاعات الأوروبية بالطرق السلمية بين الشرق والغرب، التي اصطلح على تسميتها مرحلة الانفراج الدولي. وهي التي قادت لاحقاً إلى مرحلة الوفاق الدولي.

اللافت هو تحوّل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، إلى منظمة قارية في العام 1996 وبمشاركة الاتحاد الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. إلا أن هذه المنظمة لم تجد حلاً لمعضلة الأمن الأوروبي، فبقي الدور الأطلسي صاعداً في عالم ما بعد الحرب الباردة، وظلت عناوين ثلاثة متداخلة في الفكر الاستراتيجي هي: الأمن الأوروبي، والنفوذ الأميركي المتعاظم، والدور السوفياتي، وتالياً الدور الروسي الوريث.

6- في الشرق الأوسط، سعى حلف شمال الأطلسي لتحقيق هدفين رئيسين:

أولاً، محاصرة الاتحاد السوفياتي السابق بالأحلاف العسكرية منذ مرحلة الخمسينات في القرن العشرين، وإقامة حزام أمني غربي على حدوده الجنوبية بمشاركة إيران وتركيا والعراق بما يجعل المبادرة الاستراتيجية الهجومية في يد دول الحلف.

ثانياً، تثبيت كيان إسرائيل في المنطقة العربية لإضعافها والسيطرة على مواردها وضمان بقاء المصالح الغربية في الشرق الأوسط، وخاصة ما يتعلق بالطاقة النفطية، وما تؤثر في النظام الاقتصادي العالمي وموازين القوى الدولية المتصارعة. ولعل البيان الثلاثي الأميركي – الفرنسي - البريطاني، في سنة 1950، الداعي إلى إقامة (نظام شرق أوسطي) تكون إسرائيل طرفاً فيه، هو من أهم الوثائق الإستراتيجية الأطلسية في الشرق الأوسط.

وبسبب أهمية الشرق الأوسط في السياسة الدولية لاعتبارات اقتصادية وجيوبوليتيكية، تحولت هذه المنطقة ساحة

للتنافس الدولي الرهيب بين الشرق والغرب، وشهدت حالات حادة من الاستقطاب الدولي خصوصاً بعد الحرب العربية - الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 1967. وبرز سلاح النفط أكثر من السابق عنصراً فاعلاً في التجارة الدولية، وفي اقتصادات الشرق والغرب، بحيث بات الشرق الأوسط المنطقة الأهم في العالم الثالث على مستوى العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. ولما انتهت الحرب الباردة لم تتراجع الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط، بل غاب الدور السوفياتي المنافس للغرب، وإن تكن الأهداف المستقبلية لروسيا باقية. في المقابل، تقدمت الولايات المتحدة لتعزز نفوذها الاستراتيجي خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية وما تركته من نتائج على مستوى النظام العالمي.

لماذا بقي الحلف؟

مع سقوط جدار برلين في العام 1989، وإعلان الوحدة الألمانية على أساس قومي في العام 1990، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي رسميا في نهاية العام 1991.. كان واضحاً ذلك الانعطاف التاريخي في مسار العلاقات الدولية، واتجاه النظام الدولي إلى سقوط القطبية الثنائية، واستبدالها بهيمنة القطب الواحد المتمثل بالولايات المتحدة. بيد أن القوة العظمي المهيمنة لم تستطع حسم هذا الاتجاه، وتكريس نظام القطب الواحد لاحقاً، ذلك على الرغم من إعلان الرئيس الأميركي جورج بوش في نهاية حرب الخليج الثانية في العام 1991، أن قيام نظام عالمي جديد صار حقيقة، والانتصار الأميركي على الشيوعية قد تحقق.

السؤال الذي رافق هذا الانعطاف هو: لماذا يستمر حلف شمال الأطلسي طالما أن حلف وارسو، الذي قادته موسكو، سقط مع سقوط الاتحاد السوفياتي؟

واستطراداً، ما هو الدور الوظيفي الجدي للحلف في المرحلة العالمية الجديدة؟

إذا كانت الكتلة الشيوعية المناوئة للغرب الليبرالي قد سقطت، فلماذا يبقى الحلف والحال هذه؟

برز اتجاهان في معرض الإجابة على هذه الأسئلة المطروحة بإلحاح، واحد يبرر بقاء الحلف، وآخر لا يجد مبرراً لبقائه على قيد الحياة.

الولايات المتحدة قادت الاتجاه الأول، ومعها بريطانيا وهولندا، على قاعدة تعزيز الدور الأمني الأوروبي في قيادة الحلف إنطلاقاً من الترابط بين الأمن الأوروبي والأميركي - أو من أمن الغرب - على أسس حضارية واقتصادية وسياسية، وتالياً أمنية.

وعليه، فإن الحلف ليس مجرد أداة عسكرية وأمنية، وإنما هو إلى ذلك معنّي بالشؤون السياسية والاقتصادية، أي أنه معنّي بالأمن الأوروبي على نطاق واسع وفق المفهوم الشامل للأمن.

في المقابل، برز اتجاه معاكس بقيادة فرنسا وألمانيا الموحدة، لا يجد ضرورة لاستمرار الحلف طالما أن الخطر الشيوعي قد زال، وغدا الأمن الأوروبي بعيداً من التهديد الخارجي. صحيح أن هناك اضطرابات داخلية مع انهيار الاتحاد اليوغسلافي، ونشوء نزاعات عرقية وإقليمية، بيد أن هذا الواقع هو مرحلي ولا يقود إلى التمسك بالحلف العسكري والأمني الكبير الذي يرتّب أعباءً مالية وإدارية وسياسية وعسكرية على الدول الأعضاء. ولاحظ هذا الاتجاه كيف يتعاظم التنافس التجاري الأوروبي – الأميركي، والروسي- الأميركي، والياباني – الأميركي، وعليه فإن تعزيز مؤسسات الاتحاد الأوروبي هو الرد الحقيقي على التحديات الآتية، وسرعان ما انطلقت معاهدة ماستريخت في العام 1992 لتكرس صيغة الاتحاد الأوروبي، وتعطيه آفاقاً سياسية ومالية وأمنية مشتركة. الواقع ان الاتجاه الأميركي المتمسك بالصيغة الأطلسية هو الذي

سيطر على مجريات السياسة الأوروبية، بل والروسية في مرحلة التسعينات، وتحديداً خلال عهد الرئيس الأسبق بوريس يلتسين. وذلك لأسباب عدة، أهمها:

1- انتشار النزاعات المسلحة داخل الدول، وتهديد الأمن الوطني والإقليمي. شهد العالم في العام 1992 - على سبيل المثال - 32 نزاعاً مسلحاً، أخطرها نزاع البوسنة والهرسك – وما أثّر سلباً في الأمن الأوروبي، ونزاعات الهند، وباكستان، ولاوس، وطاجيكستان، وأذربيجان... وقد برزت مشكلة اللاجئين في أوروبا من جراء تفكك يوغسلافيا السابقة، مع وجود أكثر من 7,2 مليون لاجى حتى نهاية العام 1992، ناهيك عن انفجار مشكلات الأقليات الأثنية في البلقان، والجمهوريات المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفياتي السابق، مع ما يؤدي ذلك إلى تبديل الحدود السياسية للدول.

2- فشل الأمم المتحدة – ولو بتأثير أميركي سلبي - في حفظ السلم والأمن الدوليين مع محدودية حجم ودور قوات حفظ السلام الدولية في معالجة النزاعات والأزمات. برز هذا الفشل في يوغسلافيا وآسيا الوسطى والقرن الأفريقي، وأصيبت نظرية

الأمن الجماعي (العالمي) بنكسات متوالية، وعليه فإن بقاء حلف شمال الأطلسي كأداة أمنية لحفظ السلام، أو صنع السلام في مناطق التوتر، ضرورة أوروبية، وربما عالمية في نظر المدافعين عن مبررات بقائه.

3 - تفاقم الأزمات الاقتصادية في العالم كله، وخصوصاً في دول الجنوب، أو الدول النامية، مع تزايد حجم المديونية. بل قامت حروب تجارية – إذا جاز التعبير - بين الدول الصناعية الشمالية بالتزامن مع تآكل مشاريع التنمية في عدد من الدول... المدافعون عن بقاء الحلف، وجدوا في التعاون الاقتصادي الأميركي - الأوروبي مطلباً يمكن تحقيقه مع انفتاح الحلف على البرامج الاقتصادية والسياسية الجديدة.

4- كان الاتحاد الروسي في وضع صعب بعد سقوط الصيغة الاتحادية السوفياتية: إيجاد حل لمعضلة انتشار الأسلحة النووية في كازاخستان، وأوكرانيا، وروسيا البيضاء، والتي تحتاج إلى ضوابط روسية ودولية. وإعادة ترتيب العلاقات مع الجمهوريات المستقلة حديثاً حيث ينتشر فيها نحو ثلاثون مليون روسي بحكم الروابط السابقة، وتتصاعد الدعوات القومية إلى

الاستقلال، وإعادة النظر بالحدود السياسية التي رُسمت في أعقاب الحربين العالميتين، وتتهدد الوحدات الوطنية بالتصدّع...

هذا الواقع، وغيره من الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، منعت موسكو من التصدّي بقوة لبقاء حلف شمال الأطلسي ومعارضة امتداده شرقاً، لا بل أنها دخلت لاحقاً في معاهدة مع الحلف تحت إسم (الشراكة من أجل السلام)!

5- سعت الديبلوماسية الأميركية إلى تعبئة الرأي العام الغربي بضرورة المشاركة في حرب (عاصفة الصحراء)، مستغلة حاجة اليابان وأوروبا الغربية إلى نفط الخليج. العنوان هو الدفاع عن الدول المستقلة، وتحريرها من الاحتلال، أما الجوهر فهو في السيطرة على آبار النفط في الشرق الأوسط مباشرة، بعدما أيقنت الإدارة الأميركية بحاجتها إلى الطاقة النفطية في القرن الواحد والعشرين، وصعوبة توفير بدائل الطاقة.

بالطبع كان الدور الإسرائيلي بارزاً في تشجيع حرب الخليج الثانية، تمهيداً لإيجاد معطيات أمنية جديدة تمهّد لفرض تسوية سلمية على العرب. وحسبنا في هذا المجال تأمل مؤتمر

مدريد للسلام الذي انعقد بعيد حرب الخليج الثانية في العام 1991، على قاعدة التطمينات الأميركية للدول والجهات المعنية بالحضور.

إن سقوط الاتحاد السوفياتي، وانهيار النظام الإقليمي العربي بعيد الغزو العراقي للكويت، من اهم الأسباب التي مكّنت الإدارة الأميركية من الحديث على نظام دولي جديد، والتذّرع بوجود وظائف أمنية وسياسية لحلف شمال الأطلسي. لقد دعت (لجنة غايتس)، نسبة إلى نائب رئيس مجلس الأمن القومي الأميركي روبرت غايتس، بعيد حرب الخليج الثانية إلى إنشاء مستودعات كبيرة للأسلحة في دول الخليج، وتخزين كميات هائلة فيها، تستعملها القوات الأميركية عند الحاجة، فلا تكون مضطرة إلى نقل السلاح والذخائر والآليات كما فعلت قبيل الحرب على العراق في العام 1991. ودعت إلى تعزيز الحضور البحري الأميركي، بما يؤدي إلى تحسين فاعلية القوات المسلحة السعودية والكويتية بتزويدها بأسلحة حديثة، وترك الباب مفتوحاً أمام تركيا وإيران للمشاركة في نظام حماية الخليج في وقت من الأوقات... مثل هذا النظام يساعد على إشراك حلف شمال الأطلسي في تفاصيل تنفيذه.

6 - برزت بعد الحرب الباردة الاستراتيجية الأطلسية في الشرق الأوسط بصورة تدريجية. ومبرراتها انتشار أسلحة الدمار الشامل في عدد من دول الجنوب، وخصوصاً بعد تبعثر القوة النووية السوفياتية، وحصول عدد من الدول الأفريقية والآسيوية على بعضها، كما أشارت بيانات الحلف. وكيف إذا وصلت مثل هذه الأسلحة إلى دول عربية وإسلامية؟

ثمة اعتبارات إيديولوجية كشف عنها بعض مسؤولي دول الحلف، تبرر الاندفاعة الأطلسية إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. نذكر منها، على سبيل المثال، وزير الدفاع الإيطالي فيرجيليو رونيوتي في معرض حديثه عن زيادة دور إيطاليا العسكري في الجنوب، وداخل القواعد العسكرية الأطلسية. قال في العام 1992:

(لا ينبغي تناسي مسبّبات الصراع ذات الطابع الديني، وصعود الأصولية الإسلامية التي يمكن أن تستخدم في أي لحظة بمثابة سلاح أيديولوجي مضاد للعرب).

قد يُقال: هذا موقف فردي، ولا يعبّر بالضرورة عن توجّه أطلسي عام. بيد أن الأحداث اللاحقة، وما تحقّق فعلياً بعد

أحداث أيلول/ سبتمبر 2001، في الولايات المتحدة، قاد إلى إمكانية توجيه القوات الأطلسية لمواجهة الأصولية الإسلامية. أليست الحرب على أفغانستان دليلاً على هذا التوجّه؟

بقطع النظر عن الانحرافات الواضحة التي وقعت فيها حركات أصولية تستظل بالإسلام، علينا ملاحظة وجود أطروحات غربية معادية للإسلام والمسلمين راحت تتسلّل إلى أوساط حلف الأطلسي، وتحرضّه على التدخل بحجة الأمن ومواجهة الإرهاب!

قبل هذه الأهداف وبعدها، يبقى الهدف الأميركي في تحويل الحلف إلى أداة عسكرية وأمنية قادرة على تثبيت قيادة الولايات المتحدة للنظام العالمي. ويقتضي ذلك تذليل العقبات مع الشركاء الأوروبيين، بالضغط أحياناً وبالتعاون الأمني والاقتصادي أحياناً أخرى. فالإدارات الأميركية المتعاقبة سعت إلى توسيع الحلف، باستقطاب أعضاء جدد إليه من أوروبا الوسطى والشرقية. لقد صارت هذه المسألة قضية محورية في السياسة الخارجية الأميركية منذ قمة لندن في العام 1990، التي

مهدت لإقرار مخطط توسيعي في الحلف في قمة بروكسل سنة 1994.

إن مخطط توسيع الحلف يقتضي على صعيد آخر، إيجاد علاقات مستقرة مع روسيا التي ترفض من حيث المبدأ فكرة (الشراكة من أجل الإسلام) بحجة مكافحة الإرهاب، وتحقيق الأمن الأوروبي من الأورال شرقاً حتى الأطلسي غرباً. وكانت الإدارة الأميركية تشجّع هذه الفكرة، وتدافع عنها مراراً أمام المفاوض الروسي في المراحل اللاحقة، وتحاول طمأنته أمنياً وسياسياً. ومما لا شك فيه أن غياب الأداة الأمنية الأوروبية الموحدة، في إطار صيغة الاتحاد الأوروبي، وفشل هذا الاتحاد في مواجهة التحديات الأمنية التي نشأت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، من الأسباب التي ساعدت على بقاء الحلف، ثم الدعوة إلى توسيعه.

روسيا والأطلسي: (شراكة من أجل السلام)

إنهار الاتحاد السوفياتي وورثت روسيا تركة ثقيلة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وأمنياً. صحيح أن مقعد الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن انتقل إلى روسيا، التي صارت تملك حق النقض إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين، بيد أن الصحيح كذلك هو توجّه القيادة الروسية نحو إعادة بناء الدولة على المستويات كافةً.

1- في هذا المنعطف الكبير والخطير، انعقدت قمة مجلس الأمن الدولي للخمسة الكبار في العام 1992، لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحدّدت أربعة مبادىء أساسية للنظام الدولي، الذي حاول بعض الكتّاب وصفه بالجديد، هي:

أ- مراعاة عملية التغيير في هيكليات الدول بعد سقوط معظم الأنظمة الماركسية في العالم، مع ما يقتضي ذلك من ترتيب مسؤوليات دولية جديدة.

ب- الإلتزام بمبدأ الأمن الجماعي، وهو التزام سابق منذ نشأة عصبة الامم عقب الحرب العالمية الأولى، ومستمر مع نشأة وتطور الأمم المتحدة ... بيد أن تطبيق هذا المبدأ ظل متعثراً.

ج- حفظ السلم الدولي. أي مضاعفة المسؤوليات الدولية الملقاة على عاتق المنظمة الدولية في عمليات حفظ السلام، أو في تجريد حملات عسكرية لتنفيذ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد أي دولة مخالفة لمبادىء القانون الدولي، ومهددة للأمن والسلم الدوليين.

د- نزع أسلحة الدمار الشامل، وضبط السلاح المنتشر في العالم. وهذا يعني وجود اتجاه دولي لضبط عمليات التسلح (إستيراداً وتصديراً) في مجمل مناطق العالم، والحد من إمكانات نشوب الحروب المحلية والإقليمية ذات الأبعاد الدولية، والتي قد تهدد السلم الدولي برمته.

ظلت روسيا ملتزمة بهذه المبادىء في مرحلة التسعينات من القرن العشرين، توخياً للإستقرار الداخلي، ومواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تشكو منها.. بيد

أن التحرك الأطلسي كان في وجهة دولية أخرى، إنها التحضير لتوسيع الحلف والتوصل مع روسيا إلى تفاهم استراتيجي تحت عنوانين كبيرين هما: الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة، والأمن الدولي الذي أرست قواعده قمة مجلس الأمن المذكورة.

كانت روسيا تحت وطأة مشكلاتها الداخلية، وشهدت إضطرابات داخلية في العاصمة موسكو بلغت ذروتها يوم الرابع من تشرين الأول/ اكتوبر 1993، قال عنها رئيس الوزراء الفرنسي إدوار بالادور: (دعونا نستخلص من هذا كله نتيجة هي أننا في أوروبا الغربية فشلنا بلا شك في القيام بواجبنا إزاء دول شرق أوروبا التي تحررت من الشيوعية).

إلى ذلك، كانت الترسانة النووية السوفياتية، الموزعة على روسيا، وأوكرانيا، وكازاخستان، وروسيا البيضاء، تضغط على الأمن الروسي والأوروبي على الرغم من المتابعة الدولية لإنتشار الأسلحة النووية، وما قطعته مجموعة الجمهوريات المستقلة حديثاً من خطوات لتجميع هذه الأسلحة، وفرض رقابة عليها، وتدمير قسم منها. وما زاد من التخوف الدولي حيال هذه المسألة، التناقض الروسي – الأوكراني حول شبه جزيرة القرم،

والاسطول البحري الموجود في البحر الأسود، والحروب الأهلية المستمرة في القوقاز (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان)، وفي آسيا الوسطى حيث صراعات طاجيكستان المجاورة لأفغانستان، ناهيك عن الحرب الأهلية في مولدافيا..

كانت تخشى موسكو استقلال الأقاليم البعيدة عنها، وتراجع السلطة المركزية الروسية تحت وطأة الضغوط المعيشية والمشكلات السياسية. أما واشنطن فكانت تتابع بقلق مجريات الأمور الأمنية وتداعياتها المحتملة، على الرغم من توقيع معاهدات (ستارت) الخاصة بنزع الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، ثم الاتحاد الروسي لاحقاً، وما يمكن ان تؤديه من خفض مخزون الترسانة النووية للجانبين. إن المخزون المتبقي يكفي لتهديد السلم الدولي في ظل الفوضى الإقليمية والاضطراب الدولي العام.

إلى ذلك، أدركت أوروبا الغربية مخاطر الإضطراب الأمني الحاصل، ومدى آثاره السلبية في حال استمراره ، طالما يصعب الفصل أمنياً بين الشطرين الغربي والشرقي للقارة الأوروبية. هذا ما دفع الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل

غورباتشوف إلى طرح فكرة أوروبا الموحدة الممتدة من الأطلسي غرباً إلى الأورال شرقاً.

وخطا مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي خطوات كبرى لتقريب المسافات السياسية بين الشطرين، وتشكيل (مجلس أوروبا) من اثنتين وثلاثين دولة أوروبية شرقية وغربية، للبحث في إعادة بناء أوروبا مع انتهاء الحرب الباردة...

بيد أن عقبات كثيرة وقفت أمام هذا المجلس، منها صعوبة تمويل العجز الاقتصادي الواقع في أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفياتية المستقلة حديثاً، خصوصاً وأن أزمات التضخم والبطالة، والأزمات النقدية تعصف بدول أوروبا الغربية.

في الوقت عينه، لا تستطيع موسكو التملص من التزاماتها السابقة تجاه الدول المستقلة لأسباب جيوسياسية تفرضها حقائق الموقع، ولأسباب إجتماعية وديمغرافية حيث التداخل قائم بين هذه الدول نتيجة الضوابط السابقة التي أوجدتها المركزية السوفياتية. وبحكم الجوار الجغرافي، والتوزّع القومي والأثني للسكان، كان أكثر من ثلاثين مليون روسي يعيشون موزعين

داخل الجمهوريات المستقلة خارج الأراضي الروسية... بتعبير آخر، كانت الضغوط الأمنية تدفع موسكو نحو الإبقاء على انتشار قواتها قرب حدود الجمهوريات المضطربة. هذا ما حصل بشأن دول القوقاز، عندما هدّد الاتحاد الروسي بالانسحاب من المعاهدة الأوروبية للحدّ من التسلح التقليدي - الموقعة في سنة 1990 - والتي تقضي بإجراء تخفيض كبير في عدد الدبابات وقطع المدفعية والعربات المدرعة، وغيرها من الأسلحة التي نشرها حلف الأطلسي وحلف وارسو بين الأطلسي والأورال. وظلت فكرة بناء (كومنولث الدول المستقلة) تراود موسكو، وما تزال، بحيث ينشأ تكتل أمني وسياسي واقتصادي بين روسيا والجمهوريات المستقلة لتدارك المخاطر الأمنية الآتية.

في ظل هذه الضغوط الأمنية، والسياسات الدولية، انعقدت قمة الأطلسي في بروكسل خلال العام 1994 (10 و 11 كانون الثاني/ يناير). وشكلت أهمية لافتة نظراً لأنها تطرقت إلى قضايا هامة بعد الحرب الباردة:

أ- تحديد المهمات الاستراتيجية للحلف بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وزوال الخصم التقليدي للغرب.

ب- البت بطلبات انضمام دول أوروبية شرقية إلى الحلف وخصوصاً: تشيكيا، سلوفاكيا، هنغاريا، بولندا.

ج- معالجة الأمن الأوروبي في ضوء تطورات البلقان، وأخطرها مشكلة البوسنة والهرسك.

انعقدت قمة الأطلسي المذكورة مع حيازة التيار القومي الروسي على نسبة عالية من اصوات الناخبين في البرلمان الروسي، وتقدم الزعيم القومي فلاديمير جيرينوفسكي إلى صدارة الاهتمامات الدولية بعدما راح يشدّد على الشخصية الروسية الخاصة في المجتمع الدولي، ويحذر من انضمام دول أوروبا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي. هذا بالإضافة إلى بروز خلافات داخل حلف الأطلسي بين الدول الأوروبية والأميركية بعدما تعقّدت أزمة البوسنة والهرسك، وتهدّد الأمن الأوروبي.

2- في مقابل هذه الحوادث والتطورات، توصلت قمة الأطلسي إلى تصور مشترك، أهم ما فيه هو اعتماد (استراتيجية الشراكة من أجل السلام). إنها صيغة للتعاون العسكري بين دول الحلف ودول شمال أوروبا الشرقية - التي كانت في موقع الخصم حتى الأمس القريب - تتضمن تحضيرات أمنية مشتركة تبدأ بالمشاورات الأمنية، والمناورات العسكرية المشتركة اعتباراً من مطلع العام 1994، وتوحيد الضوابط العسكرية.

من شأن هذه الاستراتيجية التمهيد لتوسيع الحلف ودخول أعضاء جدد إليه. هذا ما أكّده الرئيس الأميركي بيل كلينتون في خطابه الإفتتاحي أمام القمة المذكورة. وكان من المقرّر أن يتبع إقرار هذه الاستراتيجية تفاوض بين دول الحلف والدول الراغبة بالانخراط فيها، وخصوصاً في مجال التعاون العسكري، بما يشمل تدريب وتحسين أداء جيوش أوروبا الشرقية، ودراسة الميزانيات الدفاعية، ومشاركة تلك الجيوش في عمليات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة.

لتنفيذ استراتيجية الشراكة من أجل السلام، كان لا بد من ميزانيات جديدة يتحمل أعباءها أعضاء الحلف، فضلاً عن الدعم

المالي والاقتصادي الواجب تقديمه للاتحاد الروسي ودول أوروبا الشرقية. فمن يتحمل هذه التكاليف؟

سعى الحلفاء الأطلسيون في قمة بروكسل إلى إيجاد مبررات لاستمرارية الحلف، ورأى الرئيس كلينتون أن الحلف يبقى (عماد الدفاع عن أوروبا وأميركا الشمالية)، وأكّد أن الإدارة الأميركية ستبقي مئة ألف جندي أميركي في أوروبا للمشاركة في الأمن الأوروبي. وهذا ما يبيّن السياسة الأميركية في التفاهم مع المجموعة الأوروبية في إطار الأمن الإقليمي والدولي، على رغم تناقضات المصالح، والخلافات السياسية حيال النزاعات الدولية، وفي طليعتها - في ذلك الحين - مشكلة الحرب البوسنية.

على الرغم من المخاوف الروسية تجاه توسّع الحلف نحو الشرق، وقعّت موسكو في 1994/6/22 استراتيجية الشراكة من أجل السلام، بغية تحقيق هدفين:

أ- إقامة تعاون عسكري وثيق بين روسيا ودول الحلف.

ب- توسيع التعاون السياسي بين الجانبين في مجال الأمن الأوروبي.

جاء هذا الموقف الروسي كحل وسط بين اتجاهين: إما بقاء دول أوروبا الشرقية معزولة خارج إطار الأمن الأوروبي، أو قبول دول البلطيق ودول من أوروبا الشرقية في عضوية الحلف بدون الاتفاق مع روسيا. على أن القيادة الروسية من خلال الرئيس بوريس يلتسن استغلّت استراتيجية الشراكة من أجل السلام لتعزيز الموقف الروسي من منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لاحقاً بحيث يكون لها دور فاعل. هذا بالإضافة إلى تفعيل آلية التشاور بين روسيا والحلف، وإطلاق النفوذ الروسي في مناطق أوروبية. تزامن ذلك مع زيادة الاهتمام الروسي بمشكلات البلقان، وضبط التطورات الأمنية والاقتصادية والسياسية داخل الجمهوريات المستقلة، ودفع الغرب ليقدم مساعدات إقتصادية لروسيا في مقابل التحرك على خط توسيع عضوية حلف الأطلسي.

في هذا المناخ الجديد، توصل الجانبان الروسي والأميركي إلى إقرار اتفاقات للتعاون في مجال الفضاء، من شأنها تخفيض الإنفاق المالي على أبحاث الفضاء. وإقرار

اتفاقات استغلال الثروات النفطية والغازية، والإسكان والنقل، وتعزيز العلاقات الثنائية في المجالات كافة.

تضافرت مجمل العوامل المذكورة لدفع روسيا إلى توقيع الميثاق الأطلسي - الروسي، يوم 27 أيار/ مايو 1997، الذي ينظم العلاقات بين روسيا ودول الحلف، والذي أعلن نهاية الحرب الباردة بصورة فعلية، بعدما تراجعت الصواريخ الروسية والغربية إلى وجهة أخرى. لم تعد هذه الصواريخ متقابلة، ولا هي تهدد الأمن الدولي فوق الساحة الأوروبية.

لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية تدخل أوروبا بكاملها وروسيا في إطار الأمن الأوروبي، ويدخل حلف شمال الأطلسي في وفاق واضح مع روسيا، ويتحفّز للتوسّع شرقاً بضم عدد من دول أوروبا الشرقية إلى صفوفه. وتضمنت مبادىء الميثاق المذكور:

أ- إقامة (أمن مشترك) روسي- أطلسي، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها ضد سيادة أي دولة، أو وحدة أراضيها واستقلالها.

ب- إقامة مجلس دائم مشترك، مقرّه بروكسل لتسوية الخلافات المحتملة دون أن يكون لروسيا أو الحلف حق النقض (الفيتو). إنه مجلس للتشاور الدائم، ولتعزيز أجواء الثقة، وتبديد التوتر الذي قد ينشأ.

ج- تحديد مجالات التعاون والتشاور في الأمور الآتية:

- المحافظة على السلام.
- المفاهيم العسكرية للدفاع المضاد للصواريخ.
- ضبط التسلح.
- الأمن النووي.
- انتشار الأسلحة النووية والجرثومية والكيميائية.
- تحويل الصناعات الدفاعية.
- مكافحة الإرهاب وتحويل المخدرات.

د- تأكيد الحلف على رفض نشر الأسلحة النووية، أو إقامة مستودعات نووية لدى الأعضاء الجدد من دول أوروبا الشرقية.

على الرغم من هذا التقارب الروسي- الأطلسي، ودفاع يلتسن عن خياراته السياسية والأمنية المرتبطة بحاجة موسكو للدعم الغربي إقتصادياً ومالياً وسياسياً، خصوصاً مع خطة (مارشال الجديدة) التي أعلنها الرئيس كلينتون والمخصصة لأوروبا الشرقية، بحيث تتوفر ظروف مساعدة لها كي تنتقل إلى اقتصاد السوق... فإن المعارضة الروسية ظلت نامية وفاعلة، فبرزت المجموعات القومية والشيوعية السابقة فضلاً عن القادة العسكريين الذين يرفضون التنازلات الروسية أمام التوسّع الأطلسي، ويتمسكون بصيغة روسيا القوية، ويتطلعون إلى دور روسي فاعل في الأمن الأوروبي مع تفاقم حروب ونزاعات البلقان.

نزاعات البلقان والتقدم تحت عنوان (الأمن الأوروبي)

منذ انهيار الاتحاد اليوغسلافي، دخلت الجمهوريات المستقلة في حروب داخلية وإقليمية لدوافع اقتصادية وأمنية، ولو اتخذت طابع الحروب الإثنية وأحياناً الدينية. نزاعات مسلحة بين الكروات والصرب، وبين السلوفينيين والصرب، وبين الصرب والمسلمين... وسط محاولات أوروبية فاشلة لاستعادة الأمن المفقود في البلاد التي وحدّها الجنرال جوزف بروز تيتو بعد الحرب العالمية الثانية. كما أن الأمم المتحدة لم تتمكن من التدخل الفاعل نتيجة غياب القرارات الدولية الحازمة في مجلس الأمن، فاقتصر دورها على إرسال مجموعة مراقبين دوليين للفصل بين القوات المتحاربة.

اللافت في هذا التطور الأمني الخطير مطالبات أمين عام الأمم المتحدة الأسبق بطرس بطرس غالي بتعزيز دور المنظمة الدولية في البلقان، والمطالبة بتشكيل جيش أممي تابع لها يستطيع التصدي للنزاعات الدولية، والتدخل في الوقت المناسب. بيد أن الإدارة الأميركية كانت تفضل التدخل الأطلسي بحجة محدودية القدرة الأوروبية على التدخل، وعجز الأمم المتحدة عن القيام بدروها، حتى أن حلف شمال الأطلسي صار طرفاً في لجنة الإتصال الدولية التي تكونت من روسيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا.

1- تمكنت هذه اللجنة من وضع حدٍ للصراع الدائر في البوسنة والهرسك بعد حصار العاصمة سراييفو، ووقوع جرائم حرب، وجرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية.. اتخذت طابع التطهير العرقي، وتهجير مئات الآلاف من مناطقهم. فكان اتفاق دايتون الشهير، في 1995/11/21، الذي وقعّه زعماء البلقان الثلاثة: الرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش، والرئيس الكرواتي فرانيو توديمان، والرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش، بعد مجهودات دولية مستمرة لوقف الحرب، وفي مقدمتها المجهودات الأميركية.

قضى اتفاق دايتون بتشكيل قوة دولية فاعلة للفصل بين القوات المتحاربة، لإعطاء هذه القوة الثقة بأن كل جانب سيحترم الاتفاقات التي أقرّها. وأنيطت مسؤوليةالقيادة بحلف شمال الأطلسي المولج بإعداد مثل هذه القوة الدولية، على أن تبقى للولايات المتحدة قدرة على التأثير في توجيه تحركاتها. وقد بلغ عددها لاحقاً نحو ستين الف جندي، ثلثهم من القوات الأميركية.

كانت هذه الخطوة بمثابة تراجع جديد لدور الأمم المتحدة في البلقان، وفي ملف الأمن الجماعي بوجه عام. وقد برّر الرئيس الأميركي كلينتون هذا التدبير بقدرة الحلف وحده على القيام بهذه المهمة الواسعة، مؤكداً إلتزام إدارته بإرسال قوات أميركية إلى البوسنة على الرغم من التجاذب الداخلي بين الحزبين الأميركيين الجمهوري والديمقراطي. ومن المعلوم أن الأغلبية الجمهورية في الكونغرس كانت ضد إرسال قوات أميركية إلى البلقان، بيد أن الرئيس كلينتون خاطب الرأي العام بقوله: (إذا تراجعنا عن إلتزامنا المساهمة في تطبيق اتفاق للسلام، لن يكون هناك سلام في البوسنة... وإذا تخلينا عن مسؤولياتنا ألحقنا الضرر بقدرة الولايات المتحدة القيادية، ليس

في حلف الأطلسي فحسب، بل في كل العالم...). واعتبر أن القيم، والمصالح، والزعامة الأميركية هي على المحك.

إستطاع الرئيس الأميركي توظيف اتفاق دايتون داخلياً في حملته الانتخابية في إطار الحزب الديمقراطي، بعدما حصل على تأييد روسيا والاتحاد الأوروبي للإتفاق، فضلاً عن ترحيب زعماء البلقان بالنتيجة المحققة.

على صعيد آخر، سارع مجلس الأمن إلى مواكبة هذه النتائج، فقرر تعليق العقوبات التجارية والمالية والنفطية والجوية والثقافية، على أن ترفع نهائياً في الوقت المناسب عن يوغسلافيا (بلغراد)، وأن ترفع العقوبات الاقتصادية عن صرِب البوسنة عندما تنسحب القوات الصربية إلى ما واء الحدود الفاصلة التي نص عليها اتفاق دايتون. هذا بالإضافة إلى رفع حظر التسلّح عن كل الجمهوريات اليوغسلافية سابقاً، وهو مطلب جمهورية البوسنة في الدرجة الأولى.

ناشد وزير الدفاع الأميركي وليم بيري القيادة الروسية للتعاون مع الحلف في البلقان، في إطار الأمن الأوروبي بالإضطلاع بمهمة حماية الأمن الأوروبي، وعدم الاعتماد على

التدخل الأميركي في النزاعات القائمة والمحتملة. ودعا إلى مراجعة بنود (معاهدة ماستريخت) الأوروبية على هذا الأساس.

2- على الرغم من هذه التجاذبات داخل الساحة الأوروبية، وبين عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة.. أقرّ حلف شمال الأطلسي في كانون الأول/ ديسمبر1995 وثيقة (البرنامج الجديد عبر الأطلسي)، والتي تتضمن المحددات الآتية:

أ- العمل على إقرار السلام، والاستقرار، والديمقراطية في العالم. وفي هذا توجّه جديد خارج إطار الأمن والتسلّح.

ب- تعزيز التعاون ضد الجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات والإرهاب. وهذا لا يدخل في المهمات الأساسية للحلف.

ج- توسيع مجالات التجارة العالمية، وتوثيق العلاقات الاقتصادية الدولية. وهذا ما ينسجم مع اندفاعة منظمة التجارة العالمية W.T.O.

د- تعزيز التعاون بين المجتمعات المدنية، بما في ذلك ميادين العلوم والتعليم والثقافة.

وسّعت هذه الوثيقة دور حلف شمال الأطلسي، على الصعيدين الوظيفي والجيوبوليتيكي، خصوصاً بعد موافقة روسيا على المشاركة، في التحالف الدولي الذي يضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتنفيذ اتفاق دايتون بعد تدهور أمن البلقان طوال أربع سنوات.

إلى ذلك أقرت قيادة الأطلسي وثيقة (خطة العمل المشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة) بعد فترة من التجاذب الاقتصادي والسياسي، خصوصاً حيال أمن البلقان. وقضت بإعادة تحويل اهتمام الاقتصاد الأميركي نحو أوروبا، بعد فترة من التركيز على الأسواق التجارية الواسعة في آسيا وأميركا اللاتينية. ووضعت ضوابط للعلاقات المشتركة، استعداداً للقرن الواحد والعشرين. ومهّدت لتوسيع الحلف لاحقا، حتى يضمّ دولاً من أوروبا الوسطى والشرقية تحت عنوان إعادة تنشيط الإقتصاد المحلي.

في هذا الإطار من المراجعة الشاملة للعلاقات الأوروبية - الأميركية، تحت وطأة أمن البلقان والأمن الأوروبي، رحب الرئيس الفرنسي جاك شيراك بدور الحلف، متطلعاً إلى تحسين

العلاقات الأميركية - الفرنسية. وعلى هذا الأساس، شاركت فرنسا في اجتماعات الحلف على مستوى وزراء الدفاع، في سياق العمل المشترك لتنفيذ خطة البوسنة. وأوضح وزير الخارجية الفرنسي إيرفيه دو شاريت أن هذه المشاركة لا تعني دخول فرنسا في البنية العسكرية للحلف، بعدما انسحبت منها في العام 1966، ولكنها تعني (المساهمة في تحديث الحلف وتطوير الركن الأوروبي للدفاع).

أتى هذا الموقف الفرنسي في ظل ترحيب أميركي أفصح عنه رسمياً وزير الخارجية وارن كريستوفر. واتضحت بذلك محاولات أميركية مستمرة لتوفير مبررات بقاء الحلف، وإعادة ترتيب العلاقات مع أوروبا بالتزامن مع تنفيذ خطة البوسنة.

لاحظت الإدارة الأميركية عجز منظمة الأمن والتعاون الأوروبي عن القيام بالدور الأمني القاري، وتردد الإتحاد الأوروبي في تنفيذ قرارات المؤتمرات الدولية. فسارعت إلى توظيف اتفاق دايتون أوروبياً تحت عنوان تعزيز حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن إشاعة أجواء انفراج في العلاقات الأميركية - الأوروبية بعد بروز خلافات في المصالح التجارية

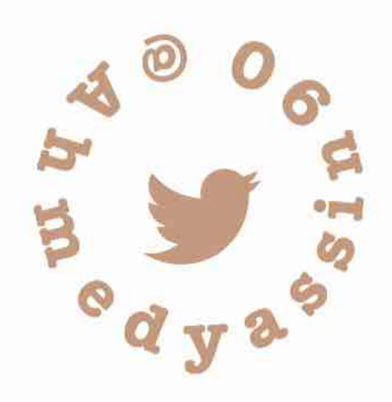
والسياسية خلال السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة. حصل ذلك بالتزامن مع مشاركة روسيا في مناقشات قيادة الحلف، إنطلاقاً من استراتيجية (الشراكة من أجل السلام).

صحيح أن الفرنسيين طالبوا بحلف أطلسي جديد. حلف يقوم على قواعد محددة، بينها إنشاء قوة دفاعية أوروبية، يمكن فصلها عند الحاجة لتأدية مهمات معيّنة، وتقليص بعض الصلاحيات المعطاة للعسكريين الأميركيين داخل قيادة الحلف على أن يقرر مجلس الحلف الإمكانات التي ستوضع في تصرف الاتحاد الأوروبي للقيام بعملية أوروبية حصراً ... واعتبر وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر أن فقدان العسكريين الأميركيين بعض سلطاتهم داخل هيكليات الحلف في إطار تعزيزالدور الأوروبي، لا يجب أن يدعو إلى الحذر.. بيد أن تجديد الحلف، أو توسيعه ليضم دولاً جديدة في شرق ووسط أوروبا، لم يبلور دوراً أمنيا أوروبياً واضحاً بقدر ما أدّى لاحقاً إلى انطلاقة أطلسية بقيادة أميركية، ومشاركة أوروبية محدودة، في ظل تراجع دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين، وهذا ما سيتضح لاحقاً .

لم يتمكن الاتحاد الأوروبي، ولا الاتحاد الروسي، من دفع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي للنهوض بقضية الأمن الأوروبي. لا بل أن قمة لشبونة للمنظمة في العام 1996، أقرّت حق كل دولة أوروبية في تطوير تحالفها، وتدابيرها الأمنية، بما يعني إمكان إنضمامها إلى حلف الأطلسي.

ولطالما فضلت موسكو تعزيز منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وسط خشية متعاظمة من توسّع الأطلسي، لقد جاء في رسالة الرئيس الروسي يلتسن إلى قمة لشبونة المذكورة: (يجب ألا نسمح بحصول انشقاقات جديدة في أوروبا، بل يجب أن نسعى إلى إنشاء هيكلية جديدة تتيح إرساء الثقة والأمن والتعاون.. وأن تصبح منظمة الأمن التعاون في أوروبا تدريجاً منظمة ذات تأثير في القارة الأوروبية برمتها، لا تفلت منها أي مسألة مهمة تتعلق بالتطور الأوروبي). بيد أن هذا الطموح لم يتحول إلى واقع أوروبي على الصعيد الأمني، بل تراجعت منظمة الأمن والتعاون مع اندفاعات الأطلسي في أوروبا، وخاصة في البلقان.

ولعلّ حرب كوسوفو هي المنعطف الأهم الذي أطلق مجدداً الحلف على حساب منظمة الأمن والتعاون، لا بل على حساب المنظمة الدولية الأم (الأمم المتحدة)، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالأمن. حرب كوسوفو جاءت بدور جديد للحلف يتجاوز وثيقة تأسيسه، فضلاً عن دفعه ليتجاوز منطقة شمال المحيط الأطلسي وصولاً إلى مناطق بعيدة في شرق أوروبا، والشرق الأوسط، ووسط آسيا!



حرب كوسوفو: التوسّع الاستراتيجي

ظل النظام العالمي في حالة فوضى على الرغم من التحفظ العلمي على مصطلح (النظام العالمي). فوضى في الأمن والتسلّح، وفوضى في الاقتصاد والتنمية، وفوضى في ما يتعلق بالدولة القومية من داخلها نتيجة الحروب والنزاعات الداخلية والإقليمية...

1- ما بين عامي 1995 و1998، استنتج المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (I.I.S.S.) (لندن- جامعة أوكسفورد) في تقاريره السنوية Strategic Result، أن العالم يفتقر إلى مركز قيادة قوي، ما أدى إلى شعور بالعجز عن السيطرة على المتغيرات الدولية. فلا الزعامة الأميركية للنظام العالمي باتت محسومة، ولا القوى الدولية الأخرى - أوروبية كانت أم آسيوية – أوجدت صيغة تعددية تخرج النظام من هذه الدائرة الفوضوية.

هناك صراع دولي على الأسواق والموارد الطبيعية، وعلى اكتساب التقنية وتصديرها. ودور الشركات المتعددة الجنسية آخذ بالتعاظم مع انتشار التخصيصية، وإعادة النظر بمفهوم القطاع العام، ووظائف الدولة الحديثة...

جاء في التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (1995): (العالم راوح مكانه فيما ابتعدت شيئاً فشيئاً الإنجازات الإيجابية التي شهدتها السنوات الــ 45 الماضية. وغالباً ما طرح السؤال نفسه: من يتسلم زمام الأمور؟ إلا أنه ظل من غير جواب). أراد هذا التقرير تنبيه الحلفاء المنتصرين على الفاشية والنازية، والمحتفلين في احتشاد كبير بالعاصمة الروسية في الذكرى الخمسينية، بأن إنجازاتهم مهددة، أو هي تتضاءل أمام ما يشهده العالم من حوادث وتطورات دراماتيكية. وهذا يعني تراجع فاعلية النظام العالمي عما كان عليه سابقاً، وانسحاب التراجع على المنظمات الإقليمية والدولية، وعلى الأحلاف والكتل الدولية...

يضيف التقرير المذكور: (في طبيعة الحال تفشى هذا الضعف في القيادة ليشمل المنظمات الدولية، والتحالفات التي

انشغلت سنة 1994، بالتوصل إلى توافق، ما يعني شللاً في الحركة في هذه الفترة أكثر منه في السعي إلى تحقيق أهداف استراتيجية).. وهذا مؤداه تحوّل العلاقات الأميركية – الأوروبية إلى علاقات واهية، وكذلك حال العلاقات الأميركية - اليابانية، والعلاقات بين القوى الآسيوية نفسها.. بمعنى آخر، شهد العالم ضعف التحالفات الدولية، وتراجع فاعلية الأحلاف على المستوى الأمني والدفاعي... حتى أن وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر وجد تباعداً بين أمم حلف شمال الأطلسي، ودعا الولايات المتحدة إلى مبادرة ما- خارج نطاق الأمن التقليدي- لإعادة الفاعلية إلى الحلف .. قال كيسنجر في صحيفة هيرالد تريبيون (تاريخ 1995/5/15):

(إذا لم تقم الولايات المتحدة بأعباء دور قيادي حقيقي، فإن الأمم التي تحاذي الشمال الأطلسي ستتباعد تدريجاً.. وبذلك تتعرض الولايات المتحدة لتهميش متعاظم.. وسيصبح وعي ضفتي الأطلسي للمنافسة بينهما أكبر من رعايتهما لأهدافهما المشتركة..).

ودعا كيسنجر إلى تطبيق منطقة شمال الأطلسي للتجارة الحرة في المواد المصنّعة والخدمات، ولاحقاً الزراعة توصلاً إلى التحرك نحو مبدأ التجارة الحرة الذي التزمه أعضاء منظمة التجارة العالمية... كما دعا إلى دمج كتلة (نافتا) ومنطقة التجارة الحرة في شمال الأطلسي.. بتعبير آخر، أراد إعادة الدفع للسياسة الخارجية الأميركية، ولحلف الأطلسي خارج إطار وظائفه التقليدية، غير أن عقبات شتى وقفت أمام هذا التطور، وإن كانت حرب كوسوفو في البلقان أعطت شيئاً من التقدم للدور الأطلسي في أوروبا، ومهّدت لتوسّعه خارجها.

مع انتهاء الحرب الباردة، غاب العدو القوي الذي تبتغي مواجهته. واتجه العالم إلى تعدد قطبي سيبرز لاحقاً، على الرغم من الهيمنة الأميركية في حرب الخليج الثانية وبعدها. كانت القوى الصاعدة، أو الناشئة، مثل الصين والهند والبرازيل، تتحفز لأخذ مكانتها. كما احتلت اليابان المقعد الاقتصادي العالمي الثاني بعد الولايات المتحدة.. في هذه المرحلة جنح قسم من الأميركيين نحو العزلة والانعزال، بينما كانت تبرز المصالح القومية للدول بالتزامن مع وجود العولمة. إن هذا الواقع الذي

حمل بعضاً من أوجه التناقض، مردّه داخل الولايات المتحدة إلى اعتبارات عدة:

أ- إستياء الأميركيين من أوضاع بلادهم في الداخل والخارج، وارتفاع نسبة الشعور بالإحباط في ظل التجاذب الحاد بين الجمهوريين والديمقراطيين.

ب- بروز صعوبات دولية أمام ممارسة دور القوة العظمى المهيمنة، وخصوصاً من جانب الحلفاء الذين أحجموا عن تحمل مسؤولياتهم في قضية الأمن الدولي.

ج- عجز الاتحاد الأوروبي عن سدّ الفراغ الأمني في البوسنة والهرسك، ومحدودية دوره في معالجة قضايا الأمن والسلم.

د- تراجع دور الأمم المتحدة كمنظمة دولية فاعلة، تحت ضغط أزمتها المالية، وبروز صعوبات تشكيل قوات حفظ السلام في غير منطقة من العالم.

في ظل هذا الواقع الدولي وما يحمله من تحديات، جاءت حرب كوسوفو لتعيد إلى حلف شمال الأطلسي دوره في حدود معيّنة.

2- بعد خمسين سنة على تأسيسه، شن حلف شمال الأطلسي حرباً جوية على يوغسلافيا الجديدة رداً على أعمال التطهير العرقي التي قام بها الصرب في إقليم كوسوفو داخل جمهورية صربيا. غير أن الأهداف البعيدة للحلف تجاوزت الحالة العرقية لتطاول أمن بلاد البلقان، التي تضم كلا من يوغسلافيا السابقة وألبانيا واليونان ورومانيا وبلغاريا. ولتؤثر كذلك في الأمن الأوروبي، ومسار النظام العالمي على صعيد إدارة الأزمات الدولية. كيف ذلك؟

بدأت أزمة كوسوفو مع سقوط الاتحاد السوفياتي، وبروز النزعة الاستقلالية عند ألبان كوسوفو المسلمين، والمطالبة بالحكم الذاتي على الأقل في مواجهة الأغلبية الصربية. وتفاقمت مع تهجير عدد منهم إلى خارج الإقليم، وإحلال مجموعات صربية مكانهم. ومع بدء الغارات الجوية الأطلسية على يوغسلافيا الجديدة (صربيا ومونتنغرو) زادت عمليات التهجير القسري، بالتزامن مع انتهاك السلطات الصربية لحقوق الألبان الثقافية، ومصادرة ممتلكاتهم..

تحرك حلف شمال الأطلسي بتحريض أميركي من خلال تكثيف الغارات الجوية لإرغام الصرب على الانسحاب من كوسوفو، تمهيداً لنشر قوات عسكرية دولية في الإقليم بعد توقف القتال. على أن الهدف الأهم كان إعادة دمج دول البلقان في الأسرة الأوروبية بعيداً من النفوذ الروسي (السلافي)، وتمكين الحلف من القيام بدور أمني عجزت عنه الأمم المتحدة تحت وطأة السياسة الدولية.

نزلت قوات الأطلسي في دولة ألبانيا على الأدرياتيك في العام 1998، وفي دولة مقدونيا المجاورة المعرضة لخطر الإضطراب. وذلك بالتزامن مع ضغوط أميركية على الجبل الأسود (مونتنغرو) لإخراجه من الاتحاد مع صربيا في يوغسلافيا الجديدة. كان الهدف غير المعلن تحطيم الخطوط الاستراتيجية الدفاعية لروسيا في البلقان، بالتزامن مع ضم ثلاث دول من أوروبا الشرقية إلى الحلف، كانت حتى الأمس القريب في عضوية حلف وارسو بزعامة موسكو، إنها: تشيكيا، وبولونيا، والمجر.

كانت صربيا الجبهة الأمامية لروسيا، فلا عجب والحال هذه أن نشهد نزالاً بين سلاحين على ساحة البلقان: سلاح روسي، وآخر غربي (أميركي وبريطاني وفرنسي وألماني..). بالطبع لم يكن الهدف إنقاذ مليون مسلم في إقليم كوسوفو من التهجير، لأن تهجيرهم حصل بعد انتهاء حرب كوسوفو ودخول القوات الأطلسية، وبعضهم نُقل إلى استراليا والنروج وإسبانيا والولايات المتحدة! إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى وقوف الحلف ضد ألبانيا الكبرى في البلقان، شأنه في هذا الموقف شأن جمهورية صربيا.

شعرت موسكو بالمهانة جرّاء تدمير البنى التحتية في يوغسلافيا، من جسور نهر الدانوب، ومطاري بلغراد، وخطوط السكك الحديد، ومستودعات المحروقات، ومصافي النفط، ومحطات الإرسال التلفزيوني، والمصانع والمباني السكنية... وزادت هذه المهانة مع وجود أطروحات أميركية وغربية بضم روسيا نفسها إلى حلف الأطلسي. وكيف إذا جرت حرب كوسوفو بدون تفويض من مجلس الأمن الدولي، وبسلاح أطلسي، وبما يماثل إلى حدٍ بعيد ما جرى ضد العراق في حرب

الخليج الثانية؟ الفارق الوحيد هو أن الحرب على العراق لم تكن تحت قيادة أطلسية، وإنما تحت قيادة أميركية.

إن أهمية حرب كوسوفو تندرج في سياق ما قررته قمة الحلف بواشنطن في الذكرى الخمسين لتأسيسه، أي في العام 1999. وأهمها: توسيع مهمات الحلف من خلال إدارة الأزمات على مجمل الأراضي الأوروبية، وطرح إمكانية التدخل في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، شريطة الحصول على إذن من الأمم المتحدة.

وجد أمين عام الحلف في تلك الفترة، خافيير سولانا، ان هذا التوجه الاستراتيجي سيحكم سياسة الحلف في القرن الحادي والعشرين، وسينقله من مجرد إطار مهتم بالدفاع الجماعي إلى (منظمة ضامنة للأمن في أوروبا وللقيم الديمقراطية).. هذا التوجه جدير بالدراسة والتأمل؟

هناك توسيع لمهام الحلف، وأخطرها إدارة الأزمات الدولية، وهي من صلب وظائف الأمم المتحدة. وهناك توسّع جيوبوليتيكي عند الحديث على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هذا خروج على الوثيقة التأسيسية للحلف التي حدّدت وظائفه في منطقة شمال الأطلسي، أي أميركا الشمالية وأوروبا الغربية.

حصل ذلك مع محدودية الدور الأمني للإتحاد الأوروبي في البلقان، والقارة الأوروبية عموما، ومع الضغط الأميركي المتزايد على موسكو حتى تقبل بالمتغيرات الدولية الجديدة تحت وطأة مشكلاتها وأزماتها الداخلية. وقد أشرنا إلى تراجع الدور المأمول من منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تجاه قضية الأمن الأوروبي. ومهما يكن من أمر، زادت الشكوك في العلاقات الأميركية - الروسية، لتؤسس لتغيير داخلي عميق في روسيا، ولأزمات متلاحقة حيال الموقف من التوسّع الأطلسي على حساب الأمم المتحدة وظائفياً، وعلى حساب المنظمات القارية والإقليمية المعنيّة بحفظ السلم والأمن.

التوسُّع الجيوسياسي والوظيفي

أوجد الحلف مبررات بقائهِ بتشجيع أميركي، في إطار العمل لتثبيت مكانة الولايات المتحدة في قيادة النظام العالمي. ولم يتوقف عند هذا الحدّ، بل سعى للتوسع خارج نطاق طبيعته وأهدافه التقليدية.

1- معاهدة تأسيس حلف شمال الأطلسي، المصادق عليها من 12 دولة بمثابة الإطار القانوني المُنظّم لعلاقة الدول الأعضاء، في ما بينها، ومع المجتمع الدولي.

إن مواد المعاهدة توضح وظائف الحلف، كونه أداة دفاعية عسكرية عن الدول المنضوية فيه. ومن المعروف أن الحلف ينشأ بين مجموعة دول من أجل أهداف دفاعية، أو أمنية ذات طابع استراتيجي دفاعي، في مواجهة دول أخرى. إنه يختلف عن الكتلة، التي تتسع في وظائفها لتشمل قضايا اقتصادية،

وتجارية، وثقافية، إلى جانب القضية الدفاعية. فالحلف هو أضيق من الكتلة على صعيد الوظائف أو المهمات المحددة.

جاء في ديباجة المعاهدة أن الدول المصادقة عليها تجدد ثقتها في المبادىء والأهداف التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، وتؤكد رغبتها في أن تحيا في سلام إلى جانب الدول والحكومات كافة، وأنها ستعمل على تنسيق جهودها بصورة جماعية للدفاع عن أمن وسلام منطقة شمال الأطلسي.

هذا يعني حصر الدفاع الجماعي في أمن وسلامة الدول الأعضاء، التي تقع في شمال الأطلسي، أي ما بين أميركا الشمالية وأوروبا الغربية. كما يعني الالتزام بميثاق الأمم المتحدة بما يمثل من سموّ ورفعة في مضمار القانون الدولي العام، إذ أن مضمونه يحدد القواعد القانونية الرئيسية في مجال الحرب والسلم، والعلاقات الدولية عامة.

وجاء في الديباجة أن الدول الأطراف مصممة على المحافظة على حريتها وحضارتها، وتراثها المشترك، وقيمها القائمة على الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون. وفي ذلك إشارة إلى الطابع الغربي للحلف، من حيث الأفكار والقيم،

على أن هذه الإشارة لا تعطي للحلف طابع الكتلة، والترويج الأيديولوجي لليبرالية وغيرها من الأفكار.

وعند دراسة مواد معاهدة الحلف (أربع عشرة مادة)، نجد:

أ- تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية (مادة أولى).

ب- الامتناع عن استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها على أي نحو يتعارض مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة (مادة أولى).

ج- اعتماد التشاور الجماعي عند تهديد الكيان الإقليمي، أو الاستقلال السياسي، أو الأمن الوطني لأي دولة عضو، (مادة رابعة) ... وهذا ما مهَّد لاعتماد قاعدة الموافقة الجماعية على قبول عضوية دولة جديدة، أو قيام الحلف بعملٍ عسكري.

د- إن أي عدوان مسلّح يقع على دولة من دول الحلف يعتبر عدواناً ضد كل الدول المتحالفة، ويتعين في هذه الحالة التصدي للعدوان، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة (مادة خامسة).

هــ- المنطقة التي يغطيها تدخل الحلف هي أقاليم الدول المتعاقدة في أوروبا، وأميركا الشمالية، والمديريات الجزائرية حيث كانت الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي (مادة سادسة). وفي ذلك، تحديد للإطار الجيوسياسي الذي يعمل فيه الحِلف.

و- اعتراف الدول الأطراف بسلطة مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز الأول المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين (المادة السابعة). فهل طبَّق الحِلف هذه القاعدة؟

إذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد أقرّ للدولة حق الدفاع عن النفس ضد العدوان (المادة 51)، وسمح بقيام منظمات إقليمية لحفظ السلم والأمن بما يتلاءم مع مقاصد الأمم المتحـــدة (مادة 52)، على أن يبقى مجلس الأمن مطّلعاً على الأعمال التي تقوم بها، والمتعلقة بهذه المهمة الأممية (المادة 54) .. فان واقع الحال بعد مرحلة الحرب الباردة، لا ينسجم مع هذه القواعد بشكلٍ دقيق، كما أنه لا يتوافق مع طبيعة حلف شمال الأطلسي في ظائفه ومجاله الجيوبوليتيكي. هناك تجاوز لمعاهدة الحلف التأسيسية، وأحياناً لميثاق الأمم المتحدة. وهذا ما يطرح أكثر من سؤال حول الالتزام بتطبيق القانون الدولي، ومدى خضوعه

للسياسة الدولية، وبروز ظاهرة ازدواجية المعايير الدولية، أو اعتماد سياسة الكيل بمكيالين .. كما طرحت الأمم المتحدة نفسها؟!

2- يمكن اعتبار إستراتيجية الشراكة من أجل السلام بمثابة مدخل لتوسيع الحلف، سواء على المستوى الجغرافي أم على المستوى الوظيفي. وفي قمة الحلف (1994)، تدارس قادته طلبات انضمام بعض دول أوروبا الشرقية إليه، وخصوصاً دول: تشيكيا، وسلوفاكيا، وهنغاريا، وبولنــــدا، في الوقت الذي أقروا الإستراتيجية المذكورة.

صحيح، ان خلافات أعضاء الحلف حول مشكلة البوسنة والهرسك ظاهرة في العلن، أوروبية – أميركية، وأوروبية - أوروبية، بيْــدَ أن فكرة توسيع الحلف، ثم التدخل بقوة لحسم الأمور على جبهة البوسنة ساعد على الانطلاق بتوسيع الحلف، ولو بصورة تدريجية. حصل ذلك في ظلّ تشجيع أميركي واضح، تحت عنوان حماية الأمن الأوروبي.

إن انخراط بعض الدول في إستراتيجية الشراكة من أجل السلام، كان مقدمة للانخراط في عضوية الحلف. فالتعاون

العسكري يجب أن يشمل التدريب، والمناورات لتحسين أداء جيوش أوروبا الشرقية ورفعه إلى المستوى الأوروبي الغربي. فضلاً عن التعاون في مجالات التخطيط، ودراسات الميزانية الدفاعية، إضافة إلى مشاركة تلك الجيوش في عمليات حفظ السلام الدولية...

كانت قمة الأطلسي المذكورة محاولة غربية لتبرير وجود الحِلف، من خلال القفز فوق مشكلاته الداخلية، والسعي لتوسيعه نحو أوروبا الشرقية بالإفادة من تدهور الأمن في البلقان، ناهيك عن المشكلات المتراكمة في دول أوروبا الشرقية والتي تحتاج إلى تعاون دولي واسع لمعالجتها.

الموقف الروسي كان رافضاً منذ البداية لتوسيع الأطلسي، ومتوجّساً من التمدّد العسكري له وصولاً إلى محاصرة روسيا. وكانت موسكو تحاول في أواسط تسعينات القرن العشرين بناء حلف عسكري جديد مع جمهوريات مستقلة (سوفياتية سابقاً) مثل: أرمينيا، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أوزباكستان، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا... وإذا ما

تعثَّر قيام مثل هذا الحلف في عهد يلتسن، فإنه عاد الى الطرح بقوة في عهد بوتين، ثم تكرَّس في عهد خليفته مدفيديف.

الغرب الأطلسي ردّ على الموقف الروسي بإقرار خطة العلاقات الخاصة مع موسكو في العام 1995، في محاولة لطمأنتها أمنياً، والتمهيد لتوسيع الحلف الأطلسي. وأشرنا سابقاً إلى الإطار العام للعلاقات الروسية - الأطلسية حتى نهاية القرن العشرين، وما تخللها من شراكة اقتصادية إستراتيجية بين روسيا والولايات المتحدة.

أفادَ الغرب الأطلسي من المشاركة الروسية في الخطة الأمنية للبوسنة، التي وطّدت قيام تحالف دولي واسع بعد التحالف الذي تمَّ في حرب الخليج الثانية. فعمدَ إلى إعادة النظر في هيكلية الحلف، بالتزامن مع نشر قوة أطلسية في البوسنة قوامها ستون ألف جندي، بينهم نحو عشرين ألف جندي أميركي.

إلى ذلك، أخذت قيادة الحلف تسعى لتوسيع أهدافها بحيث يتحول الحلف تدريجاً إلى كتلة لها برامج سياسية واقتصادية وأيديولوجية إضافة إلى البرامج العسكرية.

لقد تقدّم الأطلسي، وتراجعت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في ملف الأمن الأوروبي، التي بدت مُثقلة ومُترهِّلة. وظهر الإصرار الأميركي على توسيع الحلف وسط ظروف دولية مواتية، ففي قمة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، في لشبونة سنة 1996، صرّح نائب الرئيس الأميركي آل غور أن خطط الحلف بتحديد أسماء الدول الجديدة التي سيضمّها، ستتم في العام المقبل، رغم المعارضة الروسية. ثم أكّدت وزيرة الخارجية مادلين أوبرايت في غير مناسبة على مضي الحلف في خطة التوسع رغم اعتراضات موسكو، وعلى دعوة دول البلطيق ودول أخرى الى الانضمام.

الإصرار الأميركي على توسيع الحلف ناتج عن الرغبة في تثبيت الدور القيادي الأميركي في قمة النظام الدولي من خلال تعزيز دور الحلف. وما العمليات العسكرية التي اضطلع بها تحت عنوان الدفاع عن الأمن الأوروبي إلا عامل مساعد لهذا الدور الأميركي المتعاظم. هذا في الوقت الذي عوَّلَت واشنطن على دور الحلف في مواجهة النزاعات والحروب العرقية والدينية والقومية، وضرورة إفادته من التقنية العسكرية

المتقدمة. ومهما يكن من أمر، فان التخطيط الاستراتيجي الأميركي كان يتطلع الى الأمام، ويخشى من إعادة بناء روسيا القوية، فلا بد والحال هذه من محاصرتها بالأداة الأطلسية.

الأوروبيون بدوا مضطربين أمام التوسّع الأطلسي، فالمـــوقف الفرنسي متردِّد، ويُفضل بناء أمن أوروبي من خلال قوة عسكرية أوروبية. بيد أن المحاولات الألمانية - الفرنسية في هذا المضمار باءت بالفشل، وتراجعت الى حدّ التجميد.

كانت فرنسا ترفض التوسع شرقاً والضغط على روسيا، وتفضّل ترتيب البيت الأوروبي على نطاق واسع بالتعاون مع موسكو. ونتيجة الخلافات التقليدية بين دول الاتحاد الأوروبي على الدور السياسي والأمني، تقدم مشروع التوسع الأطلسي على ما عداه وسط تشجيع ألماني، ومواكبة بريطانية تقليدية للدور الأميركي الذي سيضمن المصالح البريطانية، كما ألمحت الحكومة البريطانية في غير مناسبة.

3- تــــدرّج التوسع في العضويـــة بين العاميـــن 1949 و 2004، على النحو الآتي:

أ- الدول المؤسسة الاثنتي عشرة في العام 1949 هي: الولايات المتحدة، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فرنسا، ايسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النروج، البرتغال، بريطانيا.

ب- في العام 1952، انضمت كل من تركيا واليونان.

ج- في العام 1955، انضمت ألمانيا الغربية.

د- في العام 1982، انضمت إسبانيا.

هـــ- في العام 1998، انضمت كل من: تشيكيا، المجر، بولونيا.

و- في العـــام 2004، انضمـــت كل من: بلغاريـــا، رومانيـــا، سلوفاكيا، سلوفينيا، أستونيا، لاتفيا، لتوانيا.

بذلك صار عدد أعضاء الدول المنضوية في الحلف 26 دولة، وهناك ضغوط أميركية لإضافة مزيد من الدول من وسط وشرق أوروبا. ما يُؤكِّد هذا التوجه التوسعي، توصل أعضاء الحلف في قمة واشنطن سنة 1999، وتحت وطأة نتائج حرب كوسوفو إلى إقرار صيغة للعمل خارج منطقة شمال الأطلسي.

كانت واشنطن تريد توسيع الوظيفة الأمنية الى خارج أوروبا، وكان الأوروبيون يفضلون البقاء في إطار الأمن الأوروبي. فجاءت التسوية كما ذكرنا سابقاً من خلال تبنّي إدارة النزاعات الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى... مع تعزيز القدرات الدفاعية للحلف، من خلال تطوير نظم القيادة والسيطرة والاتصالات.

دول الاتحاد الأوروبي تفضل بوجه عام حصر وظائف الحلف داخل أوروبا، ولو أن مواقفها متعددة وأحياناً متباعدة بشأن توسيع الحلف. بيد أن الإدارة الأميركية استغلت قدرتها العسكرية على نشر قوات مسلحة في غير منطقة من العالم، وعجز الأوروبيين عن القيام بهذا الدور في الوقت الملائم، فكان التوسيع التدريجي للأطلسي – ولو ظهر تململ أوروبي محدود – على الصعيدين الجيو سياسي والوظيفي. وكيف إذاً أفادت الولايات المتحدة من أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 لتجريد حملة عالمية ضد الإرهاب، وتجنيد قوات الأطلسي للمساهمة في تنفيذ هذه المهمة بدءاً من أفغانستان؟

اعتبر أمين عام حلف الأطلسي جاب دي هوب شيفير، خلال العام 2007، أن اتفاق قادة دول الحلف على مواجهة الإرهاب عكس قدرتها على مواجهة تهديد مشترك لها. وأشار الى أن الانقسام الذي جرى بين دول الحلف في العام 2003 حول خوض الحرب على العراق (فرنسا وألمانيا في مواجهة الولايات المتحدة وبريطانيا)، قد شكَّل أكبر أزمة في تاريخ الحلف. ففي رأيه أن الاختلاف بين الدول الرافضة للحرب وبين بقية الدول الأعضاء، كان يعني اختلافاً في الرؤية نحو الأهداف المشتركة.

ويعتبر أمين عام الحلف ان الحرب على الإرهاب عادت لتوحّد دول الحلف من جديد، ويُلاحظ أن عمليات الناتو، مع الحرب على أفغانستان ، وصلت الى ثلاث قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا)، وقال في هذا الصدد:

(علينا أن نجعل الناتو إطاراً مناسباً للدفاع عن مصالح أطلسية مشتركة بطريقة وظيفية، وبغض النظر عن البُعد الجغرافي). ويعترف بانتشار نحو خمسين ألف جندي أطلسي ما بين مضيق جبل طارق غرباً وجبال الهند شرقاً. هذا في المجال

الجيو سياسي، أما في المجال الوظيفي فانه يركّز على قيم عالمية للناتو، يجب نشرها في العالم كالديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح الديني... أي أننا بتنا أمام طرح جديد لمنظمة إقليمية آخذة بالتوسّع الجغرافي بعيداً من منطقة شمال الأطلسي. هذا ما يستأهل التأمل!

إلى ذلك، يتحدث عن تحديات آسيوية أمام الحلف مثل: البرامج النووية الكورية والإيرانية في آسيا، والاضطراب الحاصل في الشرق الأوسط.. ويدعو الى تعاون دولي لمواجهتها، مركّزاً على تعاون دول الحلف في ما بينها، وعلى تعاونها مع دول أخرى تشاركها همومها الأمنية مثل : أوستراليا ونيوزيلندا واليابان وكوريا الجنوبية..

بالطبع، لم يفت أمين عام الحلف طمأنة روسيا الى احترام أمنها في عملية التوسّع، مشدّداً على وحدة الموقف بين دول الحلف، بعدما برز الوهن في عمليات الحلف، والتباعد في التقييم السياسي بينها، وخصوصاً في بلاد الأفغان.. ووجد أن منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر تأثيراً في الأمن الأطلسي. لماذا ؟

الفشل في بلاد الأفغان

جاءت الحرب الأطلسية على أفغانستان في إطار الحرب على الإرهاب، كما أعلنت الإدارة الأميركية بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001. والمشاركة الأطلسية في هذه الحرب تعتبر الأبعد في العمل العسكري للحلف خارج المجال الأوروبي، وعلى تخوم الشرق الأوسط، أو هي في إطار الشرق الأوسط الكبير كما روّجت الإدارة الأميركية بعد احتلال العراق في سنة 2003.

1- استندت الإدارة الأميركية الى القرار الصادر عن مجلس الأمن، الرقم 1373، الداعي الى مكافحة الإرهاب من أجل تجريد حملة عسكرية ضد تنظيم القاعدة، وزعيمه أسامة بن لادن، المتمركز في أفغانستان. صحيح ان القرار المذكور كان يفترض العودة الى مجلس الأمن في كل مرة تتم فيها حملة

عسكرية أممية لاستصدار قرار جديد، مع ما يقتضي ذلك من تفسير وتبرير... بيد أن الإدارة الأميركية بادرت الى التحرك بسرعة تحت عناوين لافتة: مواجهة (محور الشرّ) في العالم الذي يضم دولاً، وجماعات إرهابية، وعلى العالم ان يقف معنا في مكافحة الإرهاب، (ومن ليس معنا فهو ضدنا)، كما أفصح الرئيس جورج بوش.

بدأت الحرب في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2001 بعد مرور 27 يوماً على أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، وسط استنهاض عالمي ضد الإرهاب بعدما خاطب الرئيس الأميركي الرأي العام في 20 أيلول/ سبتمبر معلناً بداية الحرب على الإرهاب:

(إن حربنا على الإرهاب بدأت مع القاعدة... ولن تنتهي الا بعد العثور على كل مجموعة إرهابية على الكرة الأرضية، والعمل على توقيفها وهزيمتها. إن على الدول أن تقرر فيما اذا كانت تريد أن تكون معنا أو مع الإرهابيين).

باشرت القوات الأميركية والبريطانية أولى مراحل الحرب حيث استخدمت سلاح الجو في قصف المدن الأفغانية،

ومواقع (حركة طالبان) المسيطرة على الحكم في كابول، والمتحالفة مع تنظيم القاعدة. غير ان تحالف القوات الأميركية مع المعارضة الأفغانية (تحالف الشمال) تمكن من السيطرة على العاصمة، واسقاط طالبان في تشرين الثاني/ نوفمبر، لتبدأ مطاردة فلول قوات طالبان، وتنظيم القاعدة، في جبال أفغانستان عبر سلاح الجو. بيْدَ أن هذه المطاردة لم تكن سهلة، وكان التورّط الأميركي، ثم الأطلسي، في الحرب الأفغانية المعقدة!

2- أخفق الرئيس الأفغاني حميد كرازي في بناء إدارة حكومية قادرة على السيطرة، على الرغم من الدعم الدولي له بعد (مؤتمر بون) في كانون الأول/ ديسمبر 2001، والذي جاء ليغطي الحرب، وليوجد نظام حكم جديد موالٍ للغرب.

أما الأهداف الأميركية للحرب فكانت متعدِّدة :

أ- السيطرة على الممرات الأوروبية - الآسيوية، دون المرور بالأراضي الروسية أو الإيرانية، بالإفادة من الطريق البرّي الذي يربط أفغانستان بأذربيجان وجورجيا. إنه طريق أنابيب النفط في التخطيط الإستراتيجي الأميركي بعدما باتت

موسكو تشهر سلاح الطاقة في مواجهة الغرب الأوروبي والأميركي.

ب- محاصرة النفوذ الاستراتيجي الروسي في وسط آسيا، والإقتراب من حدود الصين، وإقامة قواعد عسكرية أميركية في الجمهوريات السوفياتية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى.

ج- الضغط على إيران لاعتبارات جيوستراتيجية، ودفعها الى التعاون مع واشنطن خصوصاً وأنها كانت تناوىء حكومة حركة طالبان.

د- الضغط على منطقة الخليج بالتزامن مع تعظيم دور نفط بحر قزوين في التجارة العالمية، تمهيداً لإشراك دول الخليج في العمليات العسكرية اللاحقة تحت لافتة مكافحة الإرهاب.

اللافت في الحرب على أفغانستان ما كشفه إعلاميون أميركيون، وبينهم بوب وودورد Bob Woodwerd، حول خطط احتلال أفغانستان والعراق، وكيف أنها كانت مُعدّة سلفاً. وإلاّ كيف نفسّر سرعة التحرك العسكري نحو أفغانستان، على الرغم

من ضرورة الإقرار بوقع الصدمة الكبرى عالمياً في 11 أيلول/ سبتمبر؟

3- مهَّدَ مؤتمر بون الدولي لتحرك حلف شمال الأطلسي نحو أفغانستان بصورة تدريجية. في المرحلة الأولى، أرادت الولايات المتحدة قيادة تحالف دولي في الحرب على أفغانستان، كما حصل في حرب الخليج الثانية. حصلت على مشاركة رمزية من أكثر من ثلاثين دولة، غير أن المشاركة الحقيقية كانت أميركية - بريطانية، وهي التي شكّلت إنطلاقة قوات المساعدة الدولية (إيساف) ISAF بعد الإطاحة بحكومة طالبان.

بالتزامن مع هذا التحرّك العسكري، أقرّ وزراء دفاع الحلف في اجتماع براغ (2002) خطة وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد القائمة على تشكيل قوة للردّ السريع ضد الإرهاب. وقد حذَّر رامسفيلد المجتمعين من تراجع دور الحلف عالمياً إذا لم يتحرك بسرعة وبقوة.

على الرغم من هذا التوجه الأطلسي الواضح، فان الحلف لم يبدأ أولى عملياته في أفغانستان خارج الأراضي الأوروبية إلاّ في 11 آب/ أغسطس 2003، مستنداً إلى تفويض الأمم المتحدة

لقوات (إيساف) بتوسيع أعمالها لتشمل جميل الأراضي الأفغانية.

تولّت بريطانيا أولاً قيادة هذه القوات لمدة ستة أشهر، ثم تلتها تركيا، ثم ألمانيا، فهولندا..

وقد أعلن الحلف مهماته الإستراتيجية في أفغانستان على النحو الآتي:

أ- تقييم العمليات العسكرية، والتحضير لها، وبينها العمليات الجارية في العاصمة كابول.

ب- التوسّع الجغرافي للقوات.

ج- الإستقرار الأمني.

د- الإنتقال وإعادة الانتشار بمرونة.

إن التطبيق العملي لهذه المهمات كشف عن فشل الخطة الأطلسية مع سيطرة حركة طالبان على الجزء الجنوبي من أفغانستان، وتحرّكها عبر الحدود الباكستانية - الأفغانية حيث تنتشر قبائل (الباشتون) في البلدين المجاورين، تشكل قوة ضغط

سياسية على القيادتين الأفغانية والباكستانية لاعتبارات واقعية تتعلق بالاجتماع السياسي.

وعلى الرغم من وصول عدد أفراد قوة التدخل السريع التابع للحلف الأطلسي الى 25 ألف جندي من فرق النخبة في العام 2007، ووجود عدد مماثل من القوات الأميركية والبريطانية وقوات رمزية متعددة ... فإن الفشل حاوط مهمات الحلف!

4- يمكن إجمال الصعوبات والتحديات الاستراتيجية، داخل أفغانستان وخارجها، التي أدَّت إلى الفشل على النحو الآتي:

أ- إشارة قادة الحلف الى نقص القوات قياساً إلى طبيعة المهمات الصعبة، خاصة وأن جزءاً كبيراً من قوة التدخل الأطلسية غير مقاتل، ويقوم بأعمال لوجستيّة.

ب- هناك حاجة إلى التجهيز في التسليح. مزيد من المروحيات، وتجهيزات الاستخبارات والاستطلاع والمدرّبين لإعداد قوات الأمن الأفغانية.

ج- رفض عدد من الدول الأعضاء في الحلف إرسال قوات أو مدرّبين إلى الولايات الأفغانية الجنوبية، حيث توجد معاقل حركة طالبان، وتقع معظم العمليات القتالية. وقد حذر أمين عام الحلف جورج روبرتسون في العام 2008 من الفشل إذا ما استمرّ الخلاف بين أعضاء الحلف في شأن التزاماتهم العسكرية، مستغرباً أن ينقسم الحلف إلى فئة تتحمّل الأعباء والتضحيات الدموية، وأخرى تفيد من هذه المساهمات.

د- إخفاق الجيش الأميركي في استمالة الأفغان جرّاء الاعتقالات التعسّفية وتعذيب المساجين، ناهيك عن تراجع الوعود الغربية في إنماء وإعمار بلاد الأفغان، التي صارت المكان الأول في العالم لانتاج المخدرات والاتجار بها!.

هـ- تفاوت التقديرات السياسية بين الولايات المتحدة ودول أوروبية أساسيّة في الحلف (بريطانيا وألمانيا وهولندا) حيال الدور الأطلسي، والتعبير عن الرغبة بالانسحاب من المهمة الأفغانية. حتى ان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أعلن في غير مناسبة أن تجديد المساهمة الفرنسية في هذه المهمة ليست أمراً حتمياً...

و- انتقاد الولايات المتحدة بعض حلفائها الذين يبقون قواتهم العسكرية بعيدة عن خطوط المواجهة، ودعوتها أوروبا في قمة الحلف بالعاصمة الرومانية بوخارست في العام 2008 الى زيادة مشاركتها العسكرية. لقد إنقسم المؤتمرون تجاه موضوعين هما: إرسال تعزيزات عسكرية الى أفغانستان، وضمّ جورجيا وأوكرانيا الى عضوية الحلف وسط معارضة روسية قوية، وتردد أوروبي واضح.

ز- بروز ظاهرة الخلاف بين دول الحلف على توفير الموارد البشرية في الحرب الأفغانية والأعمال الأخرى. هذا بالإضافة الى صعوبة الاتفاق على تأمين التجهيزات العسكرية، وتحديد قيادة القوات بعدما صار الحلف مترهلاً أكثر من أي مرحلة ماضية.

ح- تحميل الحلف للقيادة الباكستانية القديمة (برويزمشرف) أو القيادة الجديدة (آصف رزداري) مسؤولية عدم ضبط الحدود أمام تحركات حركة طالبان وتنظيم القاعدة. واستمرار الضغط الأميركي على هذه القيادة، خشية أن يطغى الطابع القبلي الباشتوني على المنطقة الحدودية. هذا ما يفسر

تعزيز الانتشار الأطلسي على الحدود الباكستانية، وتوجه الإدارة الأميركية الجديدة بعد وصول باراك أوباما الى الرئاسة نحو زيادة عدد القوات الأميركية في أفغانستان، والضغط على الحكومة الباكستانية كي تنخرط أكثر في مكافحة الإرهاب وفق التصوّر الأميركي.

ط- إمتعاض روسيا من عدم التنسيق معها لمكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات في أفغانستان، وبما يهدد أمنها. هذا فضلاً عن تصاعد الأزمة السياسية مع الحلف، والإدارة الأميركية تحديداً، مع إعلان استقلال كوسوفو، ووقوع حرب جورجيا، وإعلان القيادة الروسية تصديها للتوسع الأطلسي نحو الشرق...

وقفت هذه الصعوبات والتحدّيات الإستراتيجية وراء الفشل الأطلسي في أفغانستان، وان كانت الإدارة الأميركية تحاول الخروج من هذا المأزق بمبادرات سياسية وأمنية خاصة بها. بيد أن الفشل الأميركي في العراق جاء متزامناً مع الفشل الأطلسي على الرغم من محاولات التمدد إلى الشرق الأوسط.

التمدّد الى الشرق الأوسط

التمدّد الاستراتيجي الأطلسي، جغرافياً ووظيفياً، وصل الى الشرق الأوسط دون أن يكتسح هذه المناطق جميعها. صحيح أنه أوجد أُطُراً للتعاون مع دول عدة من أفغانستان شرقاً الى المغرب غرباً، ومن تركيا شمالاً إلى الخليج جنوباً، مرة تحت عنوان حفظ السلام، ومرة تحت عنوان مكافحة الإرهاب، أو إحلال الديمقراطية وحفظ الأمن... بيد أن الصحيح كذلك هو وجود خلافات سياسية بين دول الحلف، وممانعة روسية صاعدة وصلت الى مرحلة الردع للتوسع الأطلسي الآتي من الغرب، فضلاً عن ممانعات إيرانية للضغوط الاطلسية بحجة ملفها النووي، وسورية ولبنانية في شرق المتوسط خلال الحرب الاسرائيلية على لبنان في صيف العام 2006...

أما أفريقيا فقد أقفلت أبوابها أمام التوسّع الأطلسي، وجاهرت برفض القواعد الأجنبية من جديد، واتجهت صوب تعزيز منظومتها القارية (الاتحاد الأفريقي). هذا على الرغم من مشاركة السفن الحربية الأطلسية في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال في العام 2009.

ما بين فرص التمدّد، والعوائق القائمة أمامها، تبقى التجربة الأطلسية في أفغانستان دليلاً على مقدار النجاح والفشل. تبقى المقاربة الأطلسية للأزمة العراقية، ولو من خلال التدريب العسكري والأمني، دليلاً آخراً على مصير النفوذ الأطلسي في الشرق الأوسط. هذه معطيات مرحلة ما قبل الأزمة العالمية الكبرى، الأزمة المالية والاقتصادية التي ستأخذ أبعاداً سياسية في المدى القريب، كأن تؤثر في طبيعة النظام العالمي ومحدداته الأساسية.

1- قبل بداية ما سُمِّي (الحرب على الإرهاب)، تلقت إسرائيل دعماً تسليحياً مباشراً من الدول الأطلسية الأساسية في الحلف: الولايات المتحدة الأميركية، ألمانيا الغربية، فرنسا، بريطانيا. وكان أمن إسرائيل، وما يزال، التبرير الأبرز لهذه

السياسة الأطلسية سواء على المستوى الجمعي أو على مستوى كل دولة.

ومع إنطلاقة التسوية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، بدءاً من كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية، زاد التدخل الأطلسي في الشرق الأوسط من خلال المناورات العسكرية المشتركة، وتبادل المعلومات، والإفادة من الموانىء البحرية الإسرائيلية على الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط.

إلى ذلك، بات الشرق الأوسط في دائرة التوسع الوظيفي والجيو سياسي منذ قمة الحلف بواشنطن في الذكرى الخمسين لتأسيسه. وكانت بدأت مرحلة من الحوار والتعاون الاستراتيجي مع عدد من الدول بينها مصر والمغرب وتونس وموريتانيا وإسرائيل، على ان التعاون مع إسرائيل هو الأشمل، ثم انضمّت كل من الأردن والجزائر الى هذه الدائرة تحت عنوان (الحوار المتوسطي).

بعد احتلال العراق، وتصاعد الحملة الغربية لمكافحة الإرهاب، وانخراط الحلف في هذه الحملة... كرَّست قمة اسطنبول للحلف في العام 2004 (مبادرة اسطنبول للتعاون) التي

شملت الدول المذكورة، إلى جانب الدول الخليجية الأربع: البحرين والكويت وقطر والإمارات. أما نقطة الانطلاق الاستراتيجي في شرق المتوسط فهي إسرائيل، حيث تتواجد السفن الحربية للحلف عبر عملية مكافحة الإرهاب في المياه البحرية، والتي اتخذت عنوان Active Endeavour.

أفصح أمين عام الحلف الأسبق جاب دي هوب شيفر منذ العام 2005 عن مجالات التعاون مع إسرائيل في: تعزيز التعاون العسكري بواسطة تبادل المعلومات الاستخبارية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل (في إطار الضغط على إيران من خلال الملف النووي)، وتشجيع الاتجار بالأسلحة استيراداً وتصديراً.. ما ساعد على انضمام إسرائيل الى نظام التصنيف الاستراتيجي التابع للحلف، ومدها بالأسلحة الذكية (الأكثر تدميراً)، كما حصل في الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف العام 2006 والحرب الإسرائيلية الأخرى على غزّة في العام 2009. وبات انضمام إسرائيل الى الشراكة الإستراتيجية مع الحلف مسألة وقت.

2- في الأزمة العراقية، قررت قمة الحلـف في بـراغ (2002) دعم الأمم المتحدة في مجهوداتها لتطبيق قرار مجلس

الأمن الدولي، الرقم 1441، الخاص بالعراق. وطلبت الولايات المتحدة من قيادة الحلف اتخاذ تدابير استراتيجية عند المباشرة بالتحرك العسكري ضد العراق، بينها حماية القواعد الأميركية في أوروبا من أي (عمل إرهابي)، وتقديم مساعدة دفاعية الى تركيا... بيد أن الخلافات داخل الأطلسي حالت دون الموافقة عليها.

بعد احتلال العراق بدأ يظهر نشاط الحلف، وتحديداً منذ شهر أيار/ مايو 2003، وذلك من خلال تدريب وحدات عسكرية عراقية، ودعم المؤسسات الأمنية، والتنسيق بين الدول الأعضاء في الحلف لتوفير ما يلزم من معدات. ومع قمة اسطنبول للحلف، التي شارك فيها رئيس الحكومة العراقية أياد علاوي، تقرر إنشاء بعثة الناتو للتدريب في العراق، على أن يشمل عملها الموظفين العسكريين ذوي الرتب العالية.

وعليه، أنشيء مركز تدريب وتعليم بهدف تأهيل القوات الأمنية العراقية، واللافت في هذا التدريب التركيز على ترسيخ القيم التي تميّز القوات العسكرية التي تخضع لسلطة ديمقراطية.

جرى تدريب آلاف الضباط العراقيين، وتقديم معدات عسكرية وذخائر للجيش العراقي. وفي العام 2004، أسس الحلف كلية الدفاع الوطني في بغداد التي تشمل كلية الأركان المشتركة (إعداد برامج دراسية لضباط الأركان)، والمدرسة الحربية (مسؤولية تدريب الضباط)، ومدرسة الدفاع الوطني (تأهيل الضباط).

صحيح أن الحلف لم يشارك عسكرياً في احتلال العراق، نظراً للنزاع السياسي بين أعضائه العائد الى اختلاف المصالح. وراح يتردد لاحقاً في الدخول الى العراق مع فشل الاستراتيجية الأميركية هناك، والفشل الاستراتيجي الأطلسي الواضح في أفغانستان. حتى أن قائد قوات الحلف الجنرال الأميركي جيمس جونز أعلن في العام 2006 عن وصول الجيش الأميركي في العراق الى (الهزيمة الكاملة). وبدلاً من الاستعداد للتورط في العراق، حاذرت القيادة العسكرية للحلف خوض هذه المغامرة في الوقت الذي راحت الإدارة الأميركية تخطط للخروج من العراق. إنه معطى استراتيجي جدير بالملاحظة والاعتبار مع تسارع المتغيرات العالمية.

3- شكّلت مبادرة اسطنبول للتعاون مدخلاً لتعزيز التعاون بين الحلف وعدد من دول مجلس التعاون الخليجي. وقد حدّد الأمين العام الأسبق شيفر 260 مجالاً للتعاون مع الدول الخليجية، وتحديداً مع كل من البحرين والإمارات والكويت وقطر، بحيث لا يقتصر التعاون على المجال الأمني وحده. إنه يشمل التعاون الدبلوماسي وتبادل الخبرات، ومواجهة المشكلات البيئية، مثل الاحترار الفضائي...

في هذا الإطار الوظيفي الواسع، وقّعَت مملكة البحرين مع قيادة الحلف اتفاقاً لتبادل المعلومات الأمنية في العام 2008. وتكثفت الندوات والمؤتمرات المشتركة الداعية لفتح آفاق التعاون الدولي في إطار العولمة، ما يُفسر التوسع الوظيفي للحلف ناهيك عن التوسع الجيو سياسي.

4- في مجال العلاقات الأطلسية - المغربية التي بدأت منذ العام 1994، شارك المغرب في الأعمال الأطلسية ضمن الدائرة الأورومتوسطية. ونشأت روابط عسكرية بين قيادة الحلف والقوات المسلحة المغربية منذ العام 2000، فضلاً عن المناورات العسكرية المشتركة، التي تشمل نشر دوريات بحرية

في مضيق جبل طارق والبحر المتوسط لمراقبة حركة النقل البحري في إطار مكافحة الإرهاب.

تطوّرت العلاقات المغربية - الأطلسية في إطار الشراكة بين الحلف ودول الحوار المتوسطي، فعقدت اجتماعات مشتركة على مستوى وزراء الخارجية ووزراء الدفاع منذ العام 2004. وبلغ عدد الدول المشار إليها سبع هي: المغرب، الأردن، مصر، تونس، الجزائر، موريتانيا، إسرائيل.

التمدّد الأطلسي في الشرق الأوسط، وفي المتوسط وشمال أفريقيا، جدير بالدراسة تحت عنوانين كبيرين: مكافحة الإرهاب، والدفاع عن أمن إسرائيل. وإذا كان الحديث على أمن الدول العربية المشاركة - ما بين المشرق والمغرب - مطروحاً في إطار هذا التمدد فإنه من قبيل التعاون الدولي العام، دون أن ينال من فرادة إسرائيل الإستراتيجية في العلاقة مع الحلف. ويؤكِّد هذا التمدد، إلى جانب الحرب الأفغانية، قضية التوسع الأطلسي بعد انقضاء الحرب الباردة من البلقان الى آسيا الوسطى الى الشرق الأوسط.. فضلاً عن التوسع الوظيفي تحت عناوين الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب...

الــــردع الــــروسي

استطاعت روسيــا خــلال عهـد الرئيس فلاديمير بوتين (2000 - 2008) تحقيق جملة إنجازات، ساعدت على انطلاق السياسة الخارجية الروسية، وإعادة تجديد فكرة (القيصرية الروسية) في الداخل، وفي المجال الإقليمي والعالمي.

ولعلّ انتقال الرئاسة عبر انتخابات عامة من بوتين الى خليفته ديمتري ميدفيديف يؤكد هذا المعطى الاستراتيجي، حيث ردّد الناخبون الروس في يوم الاقتراع (2008/3/2) عبارة: (منحت صوتي لمستقبل روسيا).

من الإنجازات الروسية: شطب معظم الدين العام، وانتقال روسيا من دولة مدينة الى دولة متقدمة اقتصادياً مع وصول معدل النمو الى ثمانية في المئة سنة 2007، وإعادة الاعتبار للمؤسسة العسكرية الروسية، وتجديد أنظمة التسلح بما في ذلك

الصواريخ البعيدة المدى، ووضع خطة طويلة الأمد في هذا المضمار تمتد الى العام 2020؛ ودعم التكنولوجيا الدقيقة، والدخول في منافسة إنتاجية وتجارية مع الدول الصناعية. وانطلاق شركة (غازبروم) في استثمارات خارج روسيا، وصلت الى بلغاريا وهنغاريا وصربيا والعراق.. وانتقال روسيا من مرحلة الدفاع في عهد يلتسن الى مرحلة الانطلاق والردع في عهد بوتين على مستوى النظام الدولي.

انعكست هذه الأوضاع الداخلية الروسية على السياسة الخارجية، والمواقف من حلف شمالا لأطلسي. ويمكن التوقف عند ثلاثة مواقف حاسمة: توسع الحلف نحو شرق أوروبا، وإعلان استقلال كوسوفو، ودخول روسيا في مواجهة مسلحة مع جمهورية جورجيا.

1- أصرّت روسيا على رفض توسيع الأطلسي نحو الأورال. وترى في المحاولات الأميركية لضم جمهوريتي أوكرانيا وجورجيا محاولة جديدة لتطويق روسيا، بعد انضمام دول من أوروبا الشرقية الى الحلف. وشهدت قمة الحلف في بوخارست سنة 2008 نقاشات حادة وتبايناً في مواقف الدول

الأوروبية من هذه العملية، ما أدى إلى تأجيل البتّ في هذا الموضوع الحيوي الذي يحتاج الى موافقة جماعية من الدول الأعضاء تبعاً لنظام العضوية الأطلسية.

المعارضة الفرنسية والألمانية لانضمام أوكرانيا وجورجيا جاءت واضحة، سعياً منهما لتوطيد العلاقات التجارية والأمنية مع موسكو، أخذاً في الاعتبار أهمية الطاقة الروسية (النفط والغاز) في الأمن الأوروبي، الى جانب أسباب إستراتيجية بعيدة المدى تتعلق بمصير الأمن الأوروبي. ولم تتمكن القمم الأميركية - الروسية المتعاقبة من معالجة هذه المعضلة، لا بل أن موسكو انتقلت الى مرحلة (الهجوم المضاد) بإعادة الاعتبار لفكرة الأمن الجماعي للجمهوريات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى والقوقاز (كازاخستان، فرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان، أرمينيا)، إضافة الى روسيا البيضاء، من خلال تأسيس جيش سوفياتي جديد يتولى الأمن في المنطقة الممتدة من الأورال الى آسيا الوسطى، بالتزامن مع تراجع النفوذ الاستراتيجي الأميركي في أفغانستان والشرق الأوسط.

موسكو تؤكّد استعدادها للتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار الأمن الأوروبي، وتسوية الأزمات الدولية. وعندما أرادت الولايات المتحدة نصب درع صاروخي في تشيكيا وبولونيا (الأطلسيّتين)، ردّت موسكو بالرفض القاطع لهذا القرار الأميركي الذي اتخذ ذريعة تهديد الصواريخ الإيرانية البعيدة المدى لأوروبا. فالقيادة الروسية رأت هذا الموقف الأميركي تغطية للمحاولات الأميركية الدؤوبة لمحاصرة روسيا، وحذرت من مغبة الاستمرار في التوسع الأطلسي، حيث أعلن الرئيس الروسي السابق بوتين: (إننا مطالبون بتصويب صواريخنا نحو ما يمثل تهديداً لنا)، في إشارة الى استعداد بلاده لنصب صواريخ بعيدة المدى في غرب روسيا. وما كان لهذا الموقف الروسي ان يبلغ هذه الحدة لولا القانون الأميركي في عهد جورج بوش القاضي بمساعدة الجمهوريات المستقلة حديثاً للانضمام الى الحلف، والداعي في الوقت عينه الى انضمام الدول البلقانيّة الثلاث: ألبانيا ومقدونيا وكرواتيا.

2- أثار إعلان استقلال إقليم كوسوفو في العام 2008 استياءً روسيا عظيماً. إنه محاولة لاضعاف جمهورية صربيا،

حليفة موسكو، ولتشديد الخناق الاستراتيجي على النفوذ الروسي في البلقان. وسرعان ما رفضت روسيا استقلال كوسوفو، الذي لم يحظَ بموافقة دول الجوار الجغرافي، كما يُطالب القانون الدولي العام، وهددت باتخاذ خطوات سياسية ودبلوماسية حاسمة تجعل من هذا الإعلان مجرد خطوة ناقصة.

لا يستطيع الدارس لأحوال البلقان بعد الحرب الباردة إلاّ أن يُلاحظ الدور الأطلسي في حرب كوسوفو سنة 1999، ثم وضع هذا الإقليم تحت الوصاية الدولية استناداً إلى قرار مجلس الأمن، الرقم 1244، وجرى تطبيقها على الأرض من خلال القوات الأطلسية. الرفض الروسي لاستقلال كوسوفو أحدث فوضى أوروبية واسعة، خصوصاً مع خشية جمهورية مقدونيا المجاورة من انفصال الأقلية الألبانية داخلها، ومعارضة اليونان وقبرص واسبانيا ورومانيا لهذا الاستقلال الذي قد يشجع انفصال أقاليم متمتعة بالحكم الذاتي في دول عدة مثل: جورجيا، مولدافيا، وأذربيجان.. ناهيك عن خشية روسيا نفسها من التفكك الداخلي تحت وطأة مطالبة عدد من الأقاليم الداخلية بالاستقلال التام عن الحكومة المركزية الروسية. ويصعب قبول روسيا

باستقلال كوسوفو في مرحلة لاحقة نظراً لهشاشة هذا الإقليم من النواحي الاقتصادية والديمغرافية والجيوسياسية.

3- الحرب الروسية - الجورجية في العام 2008 مرتبطة بالدعم الأميركي للحكومة الجورجية المناوئة للسياسة الروسية، وبالتجاذب الأميركي - الروسي حول الدرع الصاروخي في تشيكيا وبولونيا، ومحاولة ضم أوكرانيا وجورجيا الى الحلف الأطلسي.

أفادت موسكو من القمع الجورجي لسكان إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، المطالبين بالانفصال، فتحركت عسكرياً واجتاحت الأراضي الجورجية وسط حذر أطلسي عام من انفصال أبخازيا حيث يمرّ أنبوب النفط الرئيسي القادم من بحر قزوين والمتجه صوب أوروبا عن طريق البحر الأسود. أرادت روسيا الإفادة من هذا المعطى الاستراتيجي، ووضع حدّ للتوسّع الأطلسي والأميركي تحديداً في شرق أوروبا ووسط آسيا. وبقدر ما زاد الدعم الأميركي لحكومة جورجيا زاد الدعم الروسي المعلن للحركات الانفصالية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. بيد ان الحرب الروسية على جورجيا بقيت في إطار السيطرة

الدولية، اذ كان يصعب على الإدارة الأميركية الدخول في حرب مكشوفة ضد روسيا، فاتجهت نحو المفاوضات الدبلوماسية توخياً لتسوية قائمة على تبادل المصالح.

تفضي هذه المواقف الى استعادة هيبة الردع الروسي دولياً، وخاصة تجاه التوسع الأطلسي والطموحات الأميركية في شرق أوروبا وآسيا، وان كانت لا تُنبىء بعودة الحرب الباردة لأسباب عدة.

تجدر ملاحظة الهدف الروسي في إقامة علاقات متوازية، أو ندِّية وكاملة مع الحلف، كما صرح الرئيس الروسي ميدفيديف. ودعا الى علاقات روسية - أطلسية حقيقية، وليس مجرد علاقات على الورق، وفي ذلك اشارة الى عدم تطبيق استراتيجية الشراكة من أجل السلام في مرحلة التسعينات من القرن العشرين.

لم تعد روسيا قابلة بـــ (المساكنة القسرية) مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. استعاد الردع الروسي مكانته من سيبيريا شمالاً إلى جورجيا غرباً وجنوباً، ومن البحر الأسود الى الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط بالقرب من الموانىء السورية.

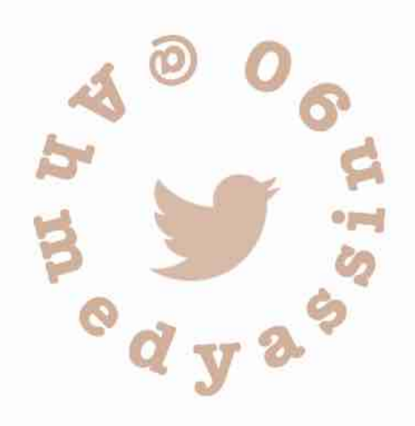
باتت موسكو في موقع المساوم القويّ مع الادارة الأميركية حيال مساعدة القوات الأطلسية، وانقاذها من الورطة الأفغانية. وتتبه مراراً وتكراراً الى خطورة تجيير صلاحيات الأمم المتحدة الى حلف شمال الأطلسي في عمليات حفظ السلام، وإدارة النزاعات والأزمات الدولية. إنّ روسيا عضو فاعل في مجموعة دول بحر قزوين، حيث النفط والغاز الطبيعي والثروات المعدنية، وعضو مؤسس في منظمة شنغهاي الإقليمية الى جانب الصين، ذات الأهداف الاقتصادية والأمنية. وهي الداعم التكنولوجي الأبرز للملف النووي الإيراني للأغراض السلمية. بل إن الطموحات الروسية الجديدة امتدت الى المحيط المتجمد الشمالي حيث ثروات الطاقة، والى المحيطين الهادىء والأطلسي بالقرب من القواعد العسكرية الأميركية. وقد يأخذ سباق التسليح مع الولايات المتحدة اتجاهاً جديداً من خلال تحديث الأنظمة الدفاعية، بما في ذلك إنتاج أنظمة جديدة من الأسلحة المتطورة.

يمكن القول والحال هذه ان الردع الروسي تجاوز في فاعليته حـــدود المياه الدافئة، ليصل الى مجال أرحب في

النطاق الجيوسياسي.. فهل كل ذلك مؤشِّر على عودة الحرب الباردة؟

لا، باتت الحرب الباردة مستبعدة لاعتبارات روسية، وأميركية، ودولية. بيد ان المصالح الروسية صارت أكثر دعماً مع صعود القوة الروسية الجديدة، وقد نشهد تجاذبات روسية - أميركية، أو روسية - غربية في مراحل متعاقبة.

الحرب الباردة مستبعدة مع تشابك المصالح التجارية الدولية بعدما طغت العولمة الاقتصادية، وتأسست منظمة التجارة العالمية لتفرض واقعاً جديداً في التجارة الدولية. وأمام تعاظم المصالح التجارية والاقتصادية، خاصة مع دخول العالم في أزمة مالية واقتصادية خطيرة وشاملة، تبرز الكلفة الباهظة للحرب الباردة. الكلفة المالية، والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والأمنية... وعليه، فان مجمل المواقف والتجاذبات السياسية، الناتجة عن دوافع ومصالح اقتصادية وأمنية، تبقى في دائرة التسوية ودبلوماسية التفاوض الدولي، ولو اتخذت أحياناً شكل التهديدات العسكرية.


@Ahmedyassin90

خاتمـــــــة

محوريّة الأمن الأوروبي والروسي والأميركي

كشف ممثل روسيا لدى حلف شمال الأطلسي، ديمتري روغوزين، بعض تفاصيل ما وصفه بأنه (فضيحة تهدِّد سمعة الأمم المتحدة)، عندما تحدث عن اتفاق للتعاون وقعه أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون مع الحلف، بتاريخ 2008/09/23، ويقضي بأن يتولى الحلف صلاحيات ليست من اختصاصه، كونه منظمة إقليمية عسكرية.

ويُشير روغوزين إلى ان إدارة النزاعات والأزمات الدولية هي من اختصاص الأمم المتحدة. والإتفاق المذكور

يحول الحلف الى قائم بأعمال الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالأمن الجماعي الدولي!

يعترف الاتفاق بصلاحية الحلف في التدخل العسكري في أي منطقة من العالم، كما حصل في يوغوسلافيا في العام 1999. ويصف التدخل الأطلسي في البلقان بأنه ناجح.. ويضيف روغوزين (لا روسيا ولا الصين ولا الآخرون – من أعضاء مجلس الأمن الدائمين – كان لديهم علم بفحوى الوثيقة الموقعة. والأوروبيون دهشوا عندما سمعوا الخبر من الروس). وهذا يعني بأن نص الاتفاق ظلّ طي الكتمان.

يندرج هذا الاتفاق في إطار تجيير جزء من صلاحيات الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين الى منظمة إقليمية، ولعله التجيير الأكبر في تاريخ الأمم المتحدة. فهل سيحلّ حلف شمال الأطلسي محل الأمم المتحدة في حفظ الأمن الجماعي؟

المُتفائلون يشيرون إلى تقدم الحلف وتوسعه في العضوية والمهمات، والى التنسيق الدائم مع روسيا على الرغم من التجاذبات الحاصلة بين موسكو وواشنطن، وبين موسكو وعدد

من العواصم الأوروبية، حول قضايا حساسة في الأمن الأوروبي والدولي مع توالي النزاعات بدءاً من إعلان استقلال كوسوفو، إلى الحرب الجورجية، الى محاولة احتواء الفشل الأطلسي في أفغانستان، والحفاظ على حد أدنى من التعاون الأمني الأورو - أطلسي بين الاتحاد الأوروبي والحلف..

إن هذا الواقع لا يحجب مجموعة حقائق ضاغطة على الحلف كمنظمة، بما يحدّ من دورها وطموحاتها الاستراتيجية. ويبقى رصد العلاقة الثلاثية بين الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي مدخلاً مؤاتياً لملاحظة التقدم أو التراجع.

روسيا خرجت من دائرة العُزلة النسبية، وتمسك بإمدادات الطاقة الى أوروبا الغربية، انه موضوع مركزي في الأمن الأوروبي والروسي، ما أدّى إلى تباعد المواقف الأوروبية، أو تعددها على الأقلّ، حيال الحرب الروسية على جورجيا، أو بالنسبة لتداعيات استقلال كوسوفو بعد انفصال مونتينغرو عن صربيا بحيث عاد أمن البلقان الى صدارة الاهتمام الأوروبي بالتزامن مع عودة الردع الاستراتيجي الروسي.

الولايات المتحدة الغارقة في الأزمة العراقية، وفي الفشل الأمني داخل أفغانستان، لم تعد قادرة على الربط بين التورط في العراق ومكافحة الإرهاب. هذا ما ساعد الرئيس الأميركي باراك أوباما على طرح برنامج الخروج من العراق، وإعطاء أولوية للقضية الأفغانية. إنما قد يثير الموقف في أفغانستان أزمة مع باكستان المجاورة، التي يطالبها الحلف بتعقب فلول حركة طالبان وتنظيم القاعدة، وبفتح حدودها وأجوائها أمام سلاح الجوّ الأميركي بحجة مطاردة الإرهاب، ما يُثير مشكلات باكستانية داخلية تحت عنوان حماية السيادة الوطنية.

في المقابل، تعرض روسيا تقديم مساعدات لوجستية لقوات الحلف في طريقها الى بلاد الأفغان، بالتزامن مع تأسيس أمن جماعي مع الجمهوريات المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى، وتعزيز القدرات الأمنية والعسكرية لدول منظمة شنغهاي، والضغط على الإدارة الأميركية كي تلغي قواعدها العسكرية في الجمهوريات المستقلة.

إلى ذلك، لا يبدو الاتحاد الأوروبي في موقع متماسك أمنياً وسياسياً، على الرغم من إنجازات العملة الموحّدة، وتسهيل

انتقال العمالة بين دولة، وتدعيم السوق التجارية المشتركة.. هناك تململ أوروبي غربي من انتقال عمالة دول أوروبا الشرقية الى دول أوروبا الغربية بداعي العمل، وكيف إذا ضغطت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أكثر على الاتحاد الأوروبي ليعيد النظر في أولوياته تحت ضغط المصالح القومية، ويحدّ من هجرة العمالة الأوروبية الشرقية الى دولـــهِ ؟

نعم، عادت المصالح القومية الى البروز أكثر من السابق، وإن كانت مستمرة في مختلف المراحل والعهود، وبنسب متفاوتة.

المصالح القومية الأوروبية (المتعددة) والروسية والأميركية ستضغط على القرارات السياسية والأمنية في المؤسستين الأوروبية والأطلسية، وداخل الاتحاد الأوروبي الذي حاول تجاوز أزمته الدستورية بمعاهدة لشبونة الجديدة، التي تحافظ عموماً على العناصر الرئيسية للمعاهدة الدستورية المرفوضة وبخاصة في مجالي السياسة الخارجية والأمن.

في الولايات المتحدة، ساعدت الأزمة العالمية على وصول باراك أوباما الى الرئاسة حتى يلتفت الى الداخل

الأميركي أولاً مع تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية، وكي يعيد الى بلاده بعضاً من سمعتها المفقودة جرّاء سياسة مكافحة الإرهاب في العراق وأفغانستان ومناطق أخرى. وهو لذلك، فتح آفاق الحوار تحت عنوان (سياسة التغيير) مع الاتحاد الأوروبي وروسيا ومجموعة الدول الناشئة، ما ساعد على عقد قمم متواترة لهذه المجموعة في إطار مواجهة الأزمة العالمية.

قمم أوروبية، وأوروبية - آسيوية، وأوروبية - أميركية، وأميركية - أميركية (الأميركيّتين). وقمم للمنظمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.. كل ذلك لمواجهة الأزمة العالمية، في زمن المصالح القومية، وعودة الردع الروسي، وتقدم الدول الناشئة حتى تأخذ مكانتها الدولية التي تتناسب وقدراتها القائمة والمحتملة.

يبدو حلف شمال الأطلسي والحال هذه مترهّلاً، ومُثقلاً بالقيود المالية والعسكرية والتنظيمية. وكأن هذا الحلف يدخل مرحلة جديدة، في زمن المرحلة الإنتقالية للنظام العالمي، والتي هي بحق مرحلة الفوضى. فوضى الأمن، وفوضى التسلّح، وفوضى الاقتصاد والتجارة العالمية، وفوضى الإعلام.. أليست

هذه الفوضى المتعاظمة أيام صعود الليبرالية الجديدة، وطغيان العولمة المادية، سبباً من أسباب الأزمة العالمية التي يشكو منها المثلث الروسي الأميركي الأوروبي؟

ألَمْ تلعب المضاربات المالية في القطاع المصرفي دوراً في تفجّر الأزمة المالية؟

الأمن الدولي لم يعد أمْناً عسكرياً دفاعياً وحسب، إنه أمن بشري موسّع، أمن الفرد والجماعة والدولة والمجتمع الدولي. واذا ما حاول حلف شمال الأطلسي توسيع وظائفه – كما أشرنا - لتشمل الأمن البشري، تحت عناوين الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز الحوار.. فان السؤال يبقى مطروحاً حول طبيعته ومستقبله. هل سيأخذ مكان الأمم المتحدة وسط معارضات أوروبية وروسية وصينية، فضلاً عن معارضات الدول الناشئة والنامية في العالم الأوسع؟

من اللافت أن تعود فرنسا الى القيادة العسكرية للحلف في 11 آذار/ مارس 2009، من خلال الحصول على منصبين قياديين مهمين في قيادة الحلف، فضلاً عن وظائف لحوالي 800 ضابط فرنسي، وسط تأييد شعبي فرنسي تجاوز الخمسين في

المئة لهذه الخطوة. بيد أن رئيس الحكومة في عهد جاك شيراك، آلان جوبيه، رأى في هذه الخطوة ابتعاداً عن مصلحة فرنسا، وشكّك في حصول تقاسم عادل للقيادة بين الأميركيين والأوروبيين، فضلاً عن غياب سياسة أمن ودفاع أوروبية. أما رئيس الحكومة السابق دومينيك دوفيلبان فإنه لاحظ إمكانية نشوء مشكلات جديدة أمام فرنسا ودورها الأوروبي.

ستبقى المصالح القومية ضاغطة على فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية على أن يتجاوز النظام العالمي أزمته المالية والاقتصادية، ويُؤسِّس لانطلاقة أمنيّة شاملة في إطار التنظيم الدولي. حتى ذلك التاريخ، يبقى حلف شمال الأطلسي أداة عسكرية وأمنية غربية، متثاقِل الخطى، وغير قادر على الحسم في كثير من الأزمات والنزاعات، وكيف إذا كان قد وسَّع وظائفه، وتمدّد جغرافياً في عضويته ونشاطاته المتعددة؟

إن خيار إضافة دول جديدة الى الحلف يبقى قائماً، لكنه لن يحقق نقلة نوعيّة تزيد من قوته. وفي مجمل الأحوال يستحيل أن تتسع دائرة اهتمامات الحلف وعضويته، دون أن ينال هذا التحول من دور الأمم المتحدة. نحن أمام خيارات صعبة للنظام

الدولي، بل للنظام العالمي الأشمل، ودائماً في إطار المصالح القومية، والنزاعات الدولية المتجددة. وعليه، فإن دور الحلف قد يتراجع أمام أولويات جديدة تفرضها معالجة الأزمة المالية العالمية، التي صارت أزمة اقتصادية ذات أبعاد سياسيّة.

المراجع

العربية

- أبو هيف علي صادق، **القانون الدولي العام**، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط. 11، بدون تاريخ.
- بوقنطار حسان، **العلاقات الدولية**. دار توبقال، الدار البيضاء، 1985.
- **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007-2008.
- الحيالي نزار (إسماعيل)، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003.
- شكري محمد (عزيز)، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، عالم المعرفة، الكويت، العدد 7، 1978.
- السيد حسين عدنان، **حلف شمال الأطلسي. استراتيجية في الشرق الأوسط، الفكر الاستراتيجي العربي**. معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 43، كانون الثاني 1993.
- الأرناؤوط محمد، كوسوفو، كوسوفا. **بؤرة النزاع الألباني، العربي في القرن العشرين**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1998.

- **مقلّد** إسماعيل (صبري)، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979.

- **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت، 1993-1994.

- هنتنغتون صامويل، **قوة عظمى مستوحدة ولا تستطيع الكثير وحدها**. جريدة النهار، بيروت، 1999/04/02.

الإنكليزيـــة

- Antonio Giustozzi: ***The Neo -Taliban in urgency in Afghanistan***, Colombia University Press, New York, 2008.
- Chomsky Noam: ***Superpowers in Collision, The Cold War Now.*** New York, Penguin, 1982.
- David Gompert: ***What does America want from Europe.*** Institute for Security Studies, Paris, 2003.
- Edward D. Mansfield and Jack Snyden: ***Democratization and War***, Foreign Affairs, Vol. 74, No.3, May 1995.
- Gilpin, Robert: ***War and Change in World Politics***, London, Cambridge University Press, 1981.
- Information Notes,United Nations: ***Peace Keeping***, New York, May 1994.
- ***International Institute for Strategic Studies,*** Oxford University Report, London (1994-1997).
- Johan, J: ***Beyond Nuclear Deterrence***, New Aims, New Arms, London, Macdonald and Jane's 1975.

- Joseph Nye: ***What New World Order?***, Foreign Affairs, Spring 1990.
- Philip H. Gordon,: ***France Fully in Nato? May be not.*** International Herald Tribune, 10 November, 1996.
- Ranko Pet Kovic: ***Requiem for the Warsaw Treaty and Nato***,. Review of International Affairs, Vol.1, June 1990.
- Richard Butter: ***Repairing the Security Council,*** Foreign Affairs, Volume 78, No.5, September /October 1999.
- Sabrina Petra Ramat: ***War in the Balkanes,*** Foreign Affairs, Winter 1993.
- Stanley R. Sloan, ***New Design on Nato: Perspectives on Nato's Future,*** International Affairs, Spring 1995.
- ***The Military Balance (1995-1996).*** London I.I. S.S., 1996.
- Turnock, D.: ***Eastern Europe...***, London, Ronteldge, 1989.
- Zbigniew Prezinskis, ***Foreign Policy into the 21st Century***, Washington DC, Center for Strategic and international Studies, 1996.

الفرنسيّـــة

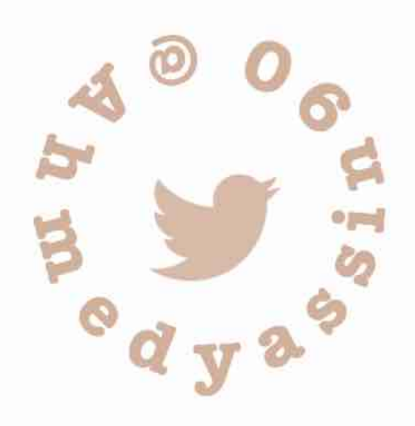
- A***ide Apportée par l'OTAN à l'IRAK***, Les Dossiers de L'OTAN, Bruxelles, 15 mai 2007.
- ***Le Monde Diplomatique,*** Paris, Février, 1999. (Ignacio Ramonet, Kosovo).

المؤلف في سطور

- أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية: قسم الدراسات العليا في الجامعة اللبنانية.
- حائز على شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية ومُتخصص في العلاقات الدوليّة.
- أستاذ محاضر في كلية القيادة والأركان للجيش اللبناني، وفي معاهد دبلوماسية عربية.
- ساهم في الإشراف على عشرات الرسائل والأطروحات الجامعية.
- رئيس تحرير المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدرها الجمعية العربية للعلوم السياسية.
- له 20 مؤلفاً في العلاقات الدولية والفكر السياسي، منها :

  - عصر التسوية. سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، الإنتفاضة وتقرير المصير، الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسّكانية للعالم المعاصر، نظرية العلاقات الدولية، التسوية الصعبة. دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية - الإسرائيلية، العرب في دائرة النزاعات الدولية، تطور الفكر السياسي، العلاقات الدولية في الإسلام.

2009/863/8


@Ahmedyassin90



تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

